www.kassiounpaper.com

883

الإثنين 15 تشرين الاول 2018

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

النفط والغاز السوري في منتصف 2018

[13]

الافتتاحية

التسويف... أقصى الطموح الأمريكي

يسير اتفاق سوتشي حول المنطقة منزوعة السلاح في إدلب ضمن آجاله الزمنية، ويُعيد الروس تأكيدهم على أن الوضع مؤقت، وإنهاء الإرهاب في إدلب سيتم. فالأمريكيون وبعد S300، وصعوبة فك التوافق الروسي- التركي، لا يعولون كثيراً على العرقلة في إدلب. ويستمرون بتفخيخ الملفات الأخرى على طريق التسوية السياسية للأزمة، ويمكن أن نقرأ سلوك الأمريكيين الحالي بالتالي:

● يعتبر الوجود العسكري الأمريكي في شرق الفرات، أهم أداة عرقلة. إذ قد يتيح تحكمهم بملف القضية الكردية، واللعب على «إنشاء كيان مستقل»، بما قد يخلق توتيراً يبدأ بسورية ولا ينتهي بتركيا. ولكن هذا التعويل الأمريكي تقابله الكثير من العوائق، أهمها التنسيق العالي بين أطراف «ترويكا أستانا»، وهي المعنية بالملف الكردي عموماً، وفي سورية خصوصاً. بما قد يمنع استخدام الأمريكيين للأطراف السورية الكردية في التوتير، واحتواءهم بوضع القضية ضمن المسار السياسي الشامل. أما العائق الأهم فهو هشاشة القوات الأمريكية وفعاليتها العسكرية المنخفضة: فالأمريكيون غير قادرين على المجازفة بها في تصعيد عسكري، لأن أية خسارة تطال قواتهم يمكن أن تؤدي إلى تداعيات سياسية عميقة في الولايات المتحدة، بين الأطراف المنقسمة حول مسألة استبقائها من عدمه، وهو ما ينطبق على القوات في التنف أيضاً. القوات الأمريكية غير قادرة على التصعيد الفعال عسكرياً وبالتالي سياسياً، ما يجعل وجودها مسألة وقت، وأداة مماطلة لا أكثر.

● في ملف اللجنة الدستورية يحاول الأمريكيون أن يعرقلوا عبر «سياستهم الجديدة» في المجموعة المصغّرة، ووضع شروط، بل نتائج، لعمل اللجنة قبل بدئها. وهم بهذا لا يخالفون فقط القرارات الشرعية الدولية كالقرار 2254 التي تؤكد أن مصير السوريين يجب أن يحددوه بأنفسهم. بل يخالفون الموازين التي تقول إن الأمريكيين في العملية السياسية أقل قدرة على وضع الشروط، فكل ما أنجز حتى الآن كان منتزعاً منهم، وتم عبر العلاقات الدولية الجديدة، وما أفرزته في أستانا وسوتشي.

● أخيراً في ملف عودة اللاجئين وإعادة الإعمار، يعتمد الأمريكيون المماطلة، عبر اشتراطهم الوصول إلى نهايات العملية السياسية، ليساهموا بعد ذلك بما هو ضروري لتأمين عودة اللاجئين، وتمويل الإعمار...

المفارقة هي أن كل الملفات التي سوّفوا مشاركتهم بها، وحاولوا تأخيرها، سارت وتقدمت دونهم؛ من مناطق خفض التصعيد، إلى إنهاء الإرهاب، إلى سوتشي وقرار تشكيل اللجنة الدستورية. وما انطبق على كل ذلك، سينطبق على كل جوانب القرار الدولي 2254، بما فيها عودة اللاجئين وإعادة الإعمار، التي لن يكون الغرب قادراً على المساهمة المؤثرة فيها في ظروف أزمة اقتصادية عالمية ستتصاعد خلال العامين القادمين، ما يجعل حل هذه الجوانب تحديداً مرشحاً لأن يتم دون الأمريكيين وبأقل دور وتأثير لهم فيها.

إن الأمريكيين إذ يعتمدون التسويف غاية ووسيلة في الأزمة السورية، فلأنهم يعلمون أن أفق الفوضى والتقسيم أصبح مغلقاً، ولكن لا حيلة بيدهم فالرضوخ السريع للميزان الجديد لعالم اليوم، ليس بالأمر الهين إطلاقاً، وإنْ كان سيحدث عاجلاً أم آجلاً.

شؤون عمالية

هل 7% فقط ikاعمال القطاع الخاص مؤمنون؟

03

ملف «سورية 2018»

عن الجدل والدجل حول المعارضة ووضعها

05

شؤون محلية

مخيم الركبان.. ضرورات آنية ومستقبلية

09

شؤون استراتيجية

ضدّ «مكافحة الفساد»... عندما تُغيّب الشعوب

20

الإضراب كسلاح تاريخي

الإضراب هو التوقف عن العمل بصورة مقصودة وجماعية وهدفه الضغط على ربّ العمل من قبل الأجراء، وتسمى أيضاً إضرابات الحوادث التي تؤلف توقفاً عن العمل، غير أجراء، كإضراب التجار وإضراب أعضاء المهن الحرة وإضراب الطلاب وإضراب المواطنين عن دفع الضرائب.

■ قاسيون

بدأت الإضرابات تأخذ أهمية أكبر إبان الثورة الصناعية عندما اكتسبت مجموعات العمال أهمية أكبر في ظل وجود المصانع والمناجم. في أغلب البلدان، اعتبر الإضراب أمراً غير مشروع، ويعود ذلك للسطوة السياسية التي كان يملكها أصحاب العمل مقارنة بالعمال. أكثر البلدان الغربية شرّعت الإضراب في أواخر القرن التاسع عشر، أو بدايات القرن العشرين.

خلفية تاريخية

أول إضراب في التاريخ كان في عهد الفراعنة في دير المدينة 1152 قبل الميلاد ضد رمسيس الثالث أشهر حاكم في الأسرة العشرين.

بدأ استخدام كلمة «إضراب» في اللغة الإنجليزية عام 1768، عندما عمل بحارة في لندن على شل حركة السفن في الميناء، تعبيراً عن تأييدهم لمظاهرات انطلقت في نفس المدينة. الدستور المكسيكي، كان أول دستور في العالم يضمن الحق القانوني في الإضراب وذلك عام 1917. وقد أقر في سورية حق الإضراب في الدستور الأخير الصادر عام 2012.

وأغلب الإضرابات تتولى تنظيمها نقابات العمال أثناء المفاوضات الجماعية. والإضراب عادة يكون بمثابة تهديد أو خيار أخير أثناء التفاوض مع بين الشركة والنقابة.

تصنيف الإضرابات

قد يتجلى الإضراب في رفض العمال الذهاب إلى العمل، أو توكيل ناظر الإضراب مهمة ثني العمال عن العمل في الشركة ومحاولة إقناع الآخرين بعدم التعامل مع صاحب العمل. شكل الإضراب الأقل حدوثاً، هو أن يحتل العمال أو الموظفون مقر العمل، ويرفضون القيام بالعمل كما يرفضون الخروج من المكان. يعرف هذا النوع من الإضراب بإضراب الجلوس

أسلوب آخر في الإضراب، هو إضراب العمل حسب ما يقتضيه القانون فقط، حيث يقوم خلاله العمال أو الموظفون بأداء مهامهم الوظيفية بالضبط كما يتطلب منهم عملهم، لكن لا أكثر من ذلك أبداً. مثلاً، قد يتبع العمال أو الموظفون جميع تعليمات السلامة بطريقة تعوق من إنتاجيتهم، أو قد يرفضون العمل وقتاً إضافياً. هذا النوع من الإضراب يسمى «الإضراب الجزئي» أو « تباطؤاً». في إيطاليا، لا يعاقب من يشترك في هذا الإضراب، ولكن في الولايات المتحدة، يحق لصاحب العمل تسريح عامل أو موظف يقوم بذلك.

الإضرابات قد تكون بصدد مقر عمل، صاحب عمل، أو في وحدة داخل مقر عمل، أو قد تشمل صناعة بأسرها، أو قد يشترك بها جُلّ عمال أو موظفي مدينة أو بلد ما. الإضرابات التي يشارك فيها جميع العمال أو الموظفين، أو التي تتضمن عدداً من نقابات العمال في منطقة معينة تعرف بـ «الإضرابات العامة».

إضراب التعاطف، هو صورة مصغرة من الإضراب العام ويتم فيه تعاطف مجموعة من العمال أو الموظفين مع نظرائهم في شركة أخرى والتعبير عن ذلك بشكل فعلي. كانت إضرابات التعاطف سائدة بشكل واسع في الولايات المتحدة، أما في بريطانيا فقد منعت حكومة تاتشر ذلك النوع من الإضراب في سنة 1980.

إضراب طلابي ينتج عنه امتناع الطلاب، وأحياناً بمعيّة المدرسين، عن حضور المدرسة بخلاف الأنواع الأخرى من الإضرابات، المستهدف في الإضراب «سواء كان المؤسسة التعليمية أو الحكومة» لا يتكبد خسائر مادية ولكن قد تتأثر سمعته.

إضراب ادعاء المرض: هو نوع من الإضراب يتظاهر في المضربون بالمرض، ويستخدم هذا الإضراب في الحالات التي يمنع فيها القانون أولئك الموظفين من إعلان الإضراب. الشرطة، ورجال الإطفاء، بالإضافة إلى المدرسين، التي لا تسمح لهم قوانين العمل بالإضراب.

اعتبر الإضراب غير شرعي في أغلب البلدان ثم اعترف به الجميع أواخر القرن التاسع عشر وبدايات العشرين

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

هل ستستمر حليمة بعادتها القديمه؟

بمناسبة الإعلان عن بدء توزيع مادة المازوت، فإن ناقوس الحرمان من التدفئة يدق أبواب الفقراء والمحرومين وأبناء السبيل، كما هو جارٍ في أعوام الأزمة كلها، حيث يجري البحث عن أيسر الطرق من أجل تأمين تلك المادة اللعينة المسماة بـ «المازوت» ولكن هناك المعيقات التي تحول دون تحقيق تلك الأمنية الغالية على القلوب، ليس ترفعاً من قبلنا، ولكن بسبب ضيق اليد التي تجعلنا غير قادرين على الوصول إلى مراكز توزيعها لننعم بدفئها، ولكن هيهات منّا الوصول.

صحيح أن الحكومة لم تمنع عنّا التسجيل للحصول على تلك المادة ضمن مراكزها، ولكن ما منعته عنّا قدرتنا على شرائها بالسعر الذي حددته لنا، فكيف سيتم ذلك وضيق الحال هو سيد الموقف ليس في أمور المازوت ووسائل التدفئة فقط بل في كل ما يتعلق بتفاصيل احتياجاتنا الصغيرة منها والكبيرة، وهذا يعني: أنه تم «أي شراء المازوت من قبلنا» سيكون المزيد من الديون التي سنغرق بها إلى ما شاء الله، وإن لم نفعل كما ترغب الحكومة أن نشتري التدفئة بسعرها سيكون البديل جاهزاً، وهذا البديل قد لجأت إليه أغلبية من ذكرناهم أعلاه، ويا ترى ما هو البديل؟ إنها النفايات التي تُجمع من الحاويات وغيرها، وتكون قابلة للاشتعال ولا يهم ما تخرجه من عوادم تكون أضرارها على مستعمليها كبيرة.

هناك تعليمات لدى مراكز التوزيع في العام السابق ولا ندري إن كانت ستستمر تلك التعليمات هذا العام، وهي بمثابة الحرمان لشريحة واسعة من الفقراء لا يمكنهم الحصول على حقهم من مادة المازوت بحكم وضعهم الاجتماعي، وهذا الوضع هو إحدى مفرزات الأزمة التي ستظهر أثارها أكثر عند انجلائها، هناك عينات للدلالة على ما نقول وهنّ الأرامل والمطلقات والمهجرات اللواتي ليس لديهن دفتر عائلة كوثيقة مطلوبة للحصول على المازوت المقنن، بسبب ظروف التهجير أو سفر الأزواج السابقين وغيرها من الأسباب التي تمنع عنهن حقهن وأولادهن في الدفء من برد الشتاء القارص.

إن منطق التوزيع الذي تبتدعه الحكومات المتعاقبة، وإجراءاتها المتعددة تجعل العدالة في التوزيع مُغيّبة، فهل يستوي من يحصل على آلاف الليترات من المازوت، ومن يحصل على عشرات منه إن تمكن من الحصول عليها؟ إنه المنطق الذي يسود في كل شيء، سواء في الأزمة التي من المفترض أن يكون الجميع متساوون في الحرمان، أو قبل الأزمة التي كان أصحاب الأموال يعيثون فساداً في حاجات الناس ومقدراتهم حتى أوصلوهم إلى ما هم عليه الآن من حرمان وجوع وتشرد.

هل 7% فقط من عمال القطاع الخاص مؤمنون؟

يعتبر تسجيل العاملين في القطاع الخاص «عادة غير مستحبة» لدى أصحاب الأعمال السوريين، حيث إن المنشآت القليلة التي تسجل عمالها تسجل عدداً أقل من العدد الفعلي، وبطبيعة الحال، يسجلون بأجر أقل من الأجور الفعلية، ما يقلل من الرواتب التقاعدية لهؤلاء العمال... ومع ذلك يعتبر هؤلاء «محظوظين» إذا ما قيسوا بالعمال الذين يعملون دون أي غطاء قانوني يحميهم.

أكثر من 500 ألف شركة مسجلة في سورية من بينها 80 ألف شركة مساهمة بينما عدد العمال المؤمنين فلا يزيد على 200 ألف عامل فقط!

الشركات التي تتزايد أرقامها

أصدرت الحكومة منذ مدة أرقاماً تتعلق بعدد الشركات المسجلة في سورية، ليتبين أن مجموعها بلغ: 556 ألف شركة. موزعة بين الأفراد بسجلات تجارية وصناعية بمقدار 476 ألف، ونسبة 85%. وحوالي 80 ألفاً من شركات القطاع الخاص المساهمة المغفلة ومحدودة المسؤولية، وشركات الأموال وغيرها، بينما عدد شركات القطاع العام يقارب 200 شركة، والقطاع المشترك يقارب 20.

وبالمقارنة مع عام 2013 فإن عدد الشركات ازداد بمقدار 60 ألف شركة مسجلة. ولكن هذه الزيادة هي بالدرجة الأولى في سجلات الأفراد، التي ازدادت بمقدار 64 ألف شركة، بينما تراجع عدد شركات القطاع الخاص الأكبر والتي كانت تبلغ 86 ألف وأصبحت 80 ألفاً.

شركات خاصة بلا عمّال!

الملفت في هذه الأرقام ما ورد حول عدد العمال المسجلين في التأمينات الاجتماعية ضمن شركات القطاع الخاص المسجلة بمجملها، والذي بلغ 210 ألف عامل فقط بحسب الأرقام! فهل تعمل هذه الشركات بلا عمّال؟!

فإذا حاولنا أن نقدر نسبة هؤلاء من عدد تقديري لعدد العاملين في القطاع الخاص، نستطيع القول: إنهم قد لا يتعدون 7% من مجمل عمال القطاع.

فبوضع تقدير أولي لعدد وسطي من العمال في كل منشأة بحوالي 5 عمال، وهو عدد افتراضي على اعتبار أن المنشآت جزء كبير منها حرفي ويضم أقل من 9 عمال، وأن عدداً من الشركات المسجلة لم تنطلق للعمل بعد. فإن عدد العمال في القطاع الخاص بمختلف مستويات نشاطه قد يقارب: 2,7 مليون عامل بالحدود الدنيا.

ما يعني: أن قرابة 93% من العمال في القطاع الخاص غير منظمين. ويضاف إلى هؤلاء العدد الهام من الورش والأعمال غير المنظمة، والتي لا تدخل بالسجلات الحكومية لتعداد الشركات، والتي تضم أيضاً عدداً كبيراً من القوى العاملة السورية.

يشار إلى أن مجمل العاملين في القطاع الحكومي قد بلغ 922 ألف عامل في العام الحالي، متراجعاً بنسبة: 28% عن مستوى عام 2015، عندما بلغ عدد العاملين في قطاع الدولة: 1,28 مليون عامل في عام 2015. ما يعني خسارة أكثر من 364 ألف فرصة عمل في القطاع الحكومي دون تعويض. رغم أن الموازنات الحكومية تعلن عن خلق فرص عمل سنوية تقارب 50– 60 ألف فرصة سنوياً. ولكن هذه الشواغر الجديدة معظمها، إن لم يكن كلها، تقوم وفق عقود العمل السنوية المؤقتة. وأكثر من نصفها يعمل في القطاع الإداري، كما في العام الحالي حيث 27 ألف فرصة عمل للقطاع الإداري، مقابل 24 ألف فرصة عمل للقطاع العام الاقتصادي.

الطبقة العاملة

أمريكا- تسريح 24 ألف عامل

من المقرر أن تقوم شركة «فورد موتور» الأميركية، قريباً، بتسريح أكثر من 24 ألف عامل، في إطار «إعادة هيكلة»، وإنّ فورد، التي أعلنت عن إعادة هيكلة كبرى بقيمة 25,5 مليار دولار في تموز الماضي، كشفت النقاب، يوم الجمعة، عن خطط لتقليص اليد العاملة في جميع أنحاء العالم، دون تحديد مدى الخطة، وذكرت «نحن في مراحل مبكرة لإعادة تنظيم اليد العاملة من أجل دعم أهداف الشركة الإستراتيجية وخلق بيئة عمل أكثر ديناميكية، ستؤدي عملية إعادة الهيكلة إلى خفض عدد الموظفين مع مرور الوقت، وسيتغير ذلك بناءً على الفريق والموقع. سنُعلن المزيد من التفاصيل في الوقت المناسب».

فلسطين المحتلة- عمال قطاع غزة

أكّد الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين: أن عمال قطاع غزة يعيشون ظروفاً صعبة وكارثية منذ أكثر من 12 عاماً دون إيجاد حلول جذرية لهم والاكتفاء بالحلول الجزئية والمساعدات المؤقتة، خاصة في ظل تشديد حصار الكيان الصهيوني المفروض على قطاع غزة

ونوه الاتحاد في بيان له يوم 4 تشرين الأول بوجود زيادة غير مسبوقة في نسب البطالة ومعدلات الفقر، حيث كانت تبلغ قبل الحصار 27,2% ووصلت اليوم إلى ما يزيد عن 50%.

وأن معدلات الفقر فاقت 80% كمؤشر خطير يعبر عن تردي الوضع الاقتصادي وتدهور القطاعات الحياتية المتعددة في غزة، في حين بلغت أعداد المتعطلين عن العمل ما يزيد عن 283 ألف عامل خلال العام 2018.

فرنسا- مظاهرات في عدة مدن

شهدت فرنسا، يوم 9 تشرين الأول، مظاهرات دعت لها النقابات العمالية وعلى رأسها الكونفدرالية العامة للشغل وقوة العمل.

وتحاول النقابات العمالية الضغط على الحكومة الفرنسية لتعديل سياستها المتعلقة بالإصلاحات الاجتماعية الجاري العمل عليها، مثل: التعديلات التي سوف تمس منظومة التقاعد والتأمين ضد البطالة. مما يثير استياء النقابات، والتي ترى أنه ضعيفٌ جداً ومجحفٌ في حق هذه الشريحة من المجتمع الفرنسي.

وتجري المظاهرات، اليوم، للمرة الثانية عشرة على التوالي منذ تولي ماكرون للحكم العام الماضي، وهي تأتي تنديداً بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية، التي يعتمدها ماكرون والتي تصفها النقابات بـ «التقشفية» التي «تأتي لصالح الأغنياء والشركات الكبيرة على حساب الطبقة المتوسطة والفقيرة».

الأردن- عمال البلديات

نفذ العاملون في البلديات الأردنية، يوم 10 تشرين الأول إضراباً مفتوحاً، كإجراء تصعيدي احتجاجاً على عدم استجابة الوزارة لمطالبهم العمالية، داعين إلى إقالة وزير الشؤون البلدية.

وتتلخص المطالب العمالية، حسب مشاركين بها، بـ»الموافقة على صندوق الادّخار الذي ينصّ على مكافأة نهاية الخدمة حسب مقترح مشروع النظام المرسل للبلديات من قبل الوزارة، وتفعيل صندوق الإسكان والتكافل الاجتماعي، وتثبيت عمال المياومة، وعطلة يوم السبت أسوة بباقي المؤسسات، وصرف علاوة مؤسسة المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية والتي تراوح بين 20 – 60% من الراتب الأساسي».

تشمل المطالب أيضاً «إعادة النظر بتعليمات الحوافز والمكافآت الصادرة من الوزارة، وتوحيد بدل التنقلات بـ20 ديناراً.

حماية الحق في العمل

تحدثنا في العدد السابق عن حقّ العمل وإقرار هذا الحق بالدستور، وكيف عبرت القوانين النافذة عن هذا الحق. والسؤال: هل البطالة تعتبر خرقاً وانتهاكاً لحق العمل؟

■ نبيل عبد الفتاح

إن التزام الدولة بموجب الدستور بحقّ العمل الذي يقع على عاتقها يتطلب ليس فقط ضمان إمكانية كل فرد في سوق العمل بتأمين الكسب، بل حمايته واحترامه، وبمعنى آخر يجب عليها أن تحمي فرص العمل من الدمار على أيدي الغير«أي: القوى التي تعمل بالفساد والنهب الكبير في الدولة وخارج الدولة» وذلك بتوفير الفرص الضرورية واللازمة لطالبي العمل، أي تلبية حاجات سوق العمل كافةً من الأعمال الضرورية التي تساهم في نهوض المجتمع، وتعمل على استيعاب قوة العمل كافة الموجودة في السوق، من خلال خططها وبرامجها العامة سواء لقطاع الدولة أو القطاع الخاص. إذاً فالقضاء على البطالة من الواجبات الأساسية التي يجب العمل عليها، فالبطالة تعتبر أحد أشكال الخرق والانتهاك للحق في العمل.

وهناك العديد من الحقوق المرتبطة بحق العمل، وهي مرتبطة به ارتباطاً وثيقاً، وتكفل حماية العامل بالعمل، ولا بدّ من توفيرها وضمانها أيضاً منها: *-صون وحماية كرامة العامل في العمل، وذلك بإزاحة كل أشكال الظلم والحرمان عن العامل، وذلك بتوفير الشروط الإنسانية للعمل ومنع السخرة وأشكال العبودية والتسلط بكل أشكاله. *- حق الحرية النقابية وحماية التنظيم النقابي. إن حماية التنظيم لا تعني التدخل في شؤونه وأعماله وأدوات نضاله المختلفة، بل حمايته من خلال القوانين وتسهيل عمله في التنظيم والمفاوضات الجماعية واستقلاليته في قراراته وأشكال الدفاع عن حقوق العمال. *-الحق في الأجر الكافي، وهو الحد الأدنى للأجر الذي لا يقل عن الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وهنا يتبادر إلى الأذهان: كيف نحدد هذا الحد الأدنى، وما هي آلية احتسابه؟ والسؤال الأهم: هل النقابات استطاعت أو قادرة أن تحدد وتحتسب هذا الحد الأدنى؟ وعندما تطالب بزيادة الأجور ما هي النسبة التي يجب أن تطالب بها؟ وهل هذه النسبة تحقق كرامة العامل في الأجر الكافي له ولأفراد أسرته؟ لذلك لا بد من إيجاد تلك المعايير الضرورية التي يتم على أساسها احتساب هذا الأجر والتي منها: 1- السعرات الحرارية التي يحتاجها العامل يومياً له ولأفراد أسرته، وبالتالي يجب احتساب معدل الإعالة في المجتمع. 2- حاجة العامل من استهلاك الملابس.3- قيمة الوقود والطاقة التي يحتاجها أيضاً من إضاءة وتدفئة وغير ذلك. 4- تكاليف السكن وتعليم الأطفال والطبابة وغير ذلك من متطلبات الحياة الضرورية. *-حق اختيار العامل العمل الذي يريد بحرية من خلال إمكاناته الفنية والتعليمية. *-الحق في ساعات عمل محددة يكفلها القانون. *- الحق في الراحة الضرورية والإجازة السنوية مدفوعة الأجر. *- حق المساواة في المعاملة وعدم التمييز بكل أشكاله إلا حسب الكفاءة في العمل والإنتاج. *- حق تأمين ظروف العمل الآمنة وظروف صحية مستوفية لعناصر الأمن الصناعي والسلامة المهنية. *- حق العمال بالإضراب. وهو من أهم الحقوق الضامنة لحق العمل، والتي انتزعها العمّال في تاريخ نضالهم في الكثير من الدول، وما زال العمال يناضلون لانتزاعه في كل البلدان المحرومة منه. *- حق المساواة بالأجر في الأعمال المتساوية. أقرت القوانين النافذة مبدأ المساواة في الأجر حسب فئات التعيين، إلّا أنّ التفاوت بالأجر مازال واقعاً قائماً وبشكل أساسي نلاحظه في التمييز بالأجر في القطاع الخاص، وخاصة في عمل النساء. أما مفهوم الأجر حسب الفئات، أو التحصيل العلمي له نقاش آخر، فهو لا يأخذ بعين الاعتبار احتساب الأجر حسب طبيعة هذا العمل أو خطورته وما إلى ذلك في أساس الأجر، وما يتبع ذلك من غُبنٍ للعامل في التأمين الاجتماعي. هذه بعض الحقوق المرتبطة بحق العمل التي يجب أن تتوفر وتصان في الدستور والقوانين الخاصة بالعمل النافذة. ومن واجب الدولة تأمينها وتقديم المستلزمات الضرورية كافة لأجلها، الفنية منها والتشريعية. كذلك أيضاً من الواجب حماية هذه الحقوق والدفاع عنها باستمرار وتحسين شروط وظروف العمل، وهذا يقع على عاتق التنظيم النقابي باعتباره أي: التنظيم النقابي يعتبر الممثل الرئيس للعمال، وهو من المفروض أن يكون الأكثر وعياً وقدرة على تنظيم صفوف العمال لتحصيل هذه الحقوق إن فقدت، وهي بأغلبها مفقودة وضائعة من حقوق العمال.

من أول السطر

■ نبيل عكام

من عوامل حوادث العمل

لقد أكدنا خلال الأعداد السابقة في هذه الزاوية، أن حماية العامل من حوادث العمل وتأمين الأمن الصناعي هي في نهاية المطاف حماية للمجتمع وللاقتصاد الوطني، إن حوادث العمل تشكل حالة من الاضطراب والخوف لدى العاملين، وينتج عنها العديد من الأضرار المادية والنفسية المختلفة في خطورتها، وذلك بسبب ما يؤول إليه الحادث من عجز أو وفاة وقلق نفسي، ومن العوامل التي ترتبط بحوادث العمل: 1- عمر العامل الصغير في السن أكثر تعرضاً لحوادث العمل، وذلك كونه أقلّ حذراً ومعرفة بمخاطر المهنة والآلات التي يعمل عليها، وأقل معرفة بضرورات الأمن الصناعي وطريقة التعامل مع وسائل الوقاية، وقد حددت الكثير من الدارسات هذه الأعمار بين 18 – 24 سنة، لذلك نجد أن اتفاقيات العمل الدولية والعربية قد حذرت من عمل الأطفال وخاصة في الأعمال الخطرة. أما الأعمار المتوسطة والتي بين 25 – 45 سنة تكون أقل تعرّضاً لحوادث العمل، وذلك لأنها تكون قد امتلكت الخبرة في العمل والمعرفة بخطورة المواد والتجهيزات التي تتعامل معها، هذا إضافة إلى كونهم يصبحون أكثر حذراً. والأعمار الكبيرة التي تتجاوز الـ 50 سنة تزداد نسبة إصابة حوادث العمل نتيجة التدهور في الصحة الجسمية للعامل، أو الإصابة بأحد الأمراض المهنية، والتي قد تسبب ضعف التركيز والانتباه. 2- المستوى التعليمي الفني والمهني وما تقدمه المؤسسة من توعية ومعلومات حول ضرورة الأمن الصناعي وتجهيزات الوقاية الشخصية للعامل، هذا إضافة إلى التجهيزات العامة للمنشأة. 3- مدة الخدمة في المهنة وخطورتها. لذلك ميزت اتفاقيات العمل الدولية واتفاقيات العمل العربية بين الأعمال الشاقة والخطرة عن الأعمال الأقل خطورة، وقد حدد قانون التأمينات الاجتماعية مجموعة الأعمال الخطرة والشاقة، وأجاز للعاملين في هذه المهن الحصول على معاش الشيخوخة للذين وصلت فترة عملهم بهذه الأعمال كحد أدنى /15/ سنة على الأقل. وتصنف حوادث العمل إلى ثلاثة مستويات: المستوى الأول: الحادث البسيط وتكون الإصابة فيه عبارة عن كدمات أو خدوش أو جرح بسيط وسطحي. المستوى الثاني: الحادث المتوسط حيث تؤدي الإصابة إلى تعطل العامل عن عمله مدة لا تقل عن ثلاث أيام. المستوى الثالث: الحادث الشديد حيث تؤدي فيه الإصابة إلى عجز جزئي أو كلي للعامل المصاب.

عن الجدل والدجل حول المعارضة ووضعها

انفتح قبل أسبوعين تقريباً، وبشكل مكثف، ما يشبه محاكمة علنية لما يسمى مؤسسات المعارضة السورية؛ الزناد القادح لهذه «المحاكمة» هو المظاهرات التي خرجت في الشمال السوري ضمن «جمعة هيئة التفاوض لا تمثلنا»، وجرى قبلها وبعدها- في تحليلات المترافعين عن الأطراف المتضاربة- ماء كثير...

■ سعد صائب

من حيث الشكل، هنالك صراع بين تيار محدد ضمن الإخوان المسلمين وبين قسم آخر من المعارضة، يتحكم حالياً بمقاليد الأمور ضمن هيئة التفاوض، وهذا التيار الأخير أثبت مراراً وتكراراً أن ولاءه الكامل هو للمعسكر الغربي بالقيادة الأمريكية؛ حتى أنّ هذا التيار وفي مفاصل حساسة كان عليه فيها أن يختار بين الوقوف إلى جانب تركيا في إطار تفاهماتها ضمن الترويكا، أو أن يقف في صف ما يسمى المجموعة المصغرة ذات القيادة الأمريكية، وبعد أن جهد في محاولة اللعب على الحبال وفشل، فقد اختار الوقوف في الصف الأمريكي.

من الممتع، متعة مريرة، قراءة إرهاصات «المنظرين العظماء» في فترات انعطافية كهذه؛ حيث يتحولون من انتقاد النخب إلى انتقاد عفوية الشارع، لأن الشعار المرفوع لا يخدمهم. هؤلاء أنفسهم رحبوا بـ «عفوية الشارع» حين ارتفعت شعارات المطالبة بحماية دولية وبتدخل خارجي وبدعم التسلح والمناطق الآمنة وإلى ما هنالك... وباتوا الآن يتبجحون، هم و«أخصامهم» أن السلمية هي الأساس في طروحاتهم، وأنّ التدخل الخارجي مرفوض من جهتهم من البداية، وأن السيطرة العسكرية ليست غاية ولا حتى وسيلة... أسوأ من ذلك كله، أنهم يشتركون جميعاً «المهاجِم والمهاجَم» في تكرار المعادلة الغبية نفسها المنطلقة من كلية القدرة الأمريكية التي تتلاعب بالدنيا كما تشاء، حسب زعمهم، أو وهمهم، أو حلمهم، لا فرق! في كواليس «الصراع» مسألة، وفي جوهره مسألة أخرى، لا يجري الحديث عنهما بطبيعة الحال. أما ما في الكواليس، فهو أنّ هيئة التفاوض خلال شهر أو نحوه ستكون أمام عملية انتخابات جديدة لتحديد هيئة رئاستها، ومن هنا يجري صراع غير معلن الهدف بين تيارات متعددة تدلي ضمنها كل دولة بتأثيرها. جوهر المسألة أهم من شكلها ومن كواليسها: جوهر المسألة وبغض النظر عما ستؤول إليه نتائج الانتخابات ضمن الهيئة، هي أنّ المتخاصمَين باتا أضعف وأكثر انعزالاً، ومعهما، وقبلهما، ما يسمى المجموعة المصغرة، في مقابل أنّ مجموعة الترويكا باتت أقوى وأكثر انسجاماً... وفي قلب ذلك كله، فإنّ القرار 2254 بات أصلب عوداً وأكثر قابلية للتحقيق بعد إضعاف القوى الغربية المنادية به شكلاً والمعادية له ممارسة، بل وحتى «لا أوراقاً: تيلرسون ثم بومبيو».

الحقيقة التي يسعى متشددو المعارضة للالتفاف عليها عبر تراشق الاتهامات والمسؤوليات فيما بينهم، هي حقيقة عنيدة جداً: المتشددون في كل الأطراف باتوا أضعف، في النظام وفي المعارضة، والعقلانيون في كل الأطراف، والذين يريدون تغييراً جذرياً شاملاً يقرر فيه الشعب السوري مصيره بنفسه حقاً وفعلاً، غدوا أقوى وأكثر تماسكاً، والتوازن الدولي الجديد بات ملموساً أكثر من أي وقت مضى، والأمريكان وجماعتهم في الأطراف المختلفة باتوا في وضع مأزوم تأزماً عظيماً، وباتت نهايتهم السياسية، مسألة وقت غير طويل، رغم كل التعقيدات التي يجري دفعها إلى السطح.

متعة مريرة قراءة إرهاصات «المنظرين العظماء» في الفترات الانعطافية حيث يتحولون من انتقاد النخب إلى انتقاد عفوية الشارع لأن الشعار المرفوع لا يخدمهم

التوزيع العالمي للردع

وقعت كل من روسيا والهند اتفاقاً لنقل منظومة الدفاع الصاروخية S400 الروسية إلى الهند... المنظومة التي انتقلت إلى الصين، وستنتقل إلى تركيا، وربما إلى السعودية لاحقاً. هنالك من ينظر إلى هذه الأحداث العسكرية على أنها «صفقات سلاح»، وهي كذلك بالفعل... ولكنها تحمل أبعاداً أكبر.

كانت الصين هي الزبون الدولي الأول للسلاح الدفاعي الجوي الروسي، حيث وفقاً للعقد الموقع في عام 2014 بدأ التسليم في الشهر الأول من العام الحالي. في الاتفاقيتين الهندية والتركية هنالك نقلة إضافية، وهي نقل تكنولوجيا الإنتاج، أو التصنيع المشترك.

حيث كان بوتين قد صرح بأنه لا توجد أية قيود سياسية أو عسكرية لنقل تكنولوجيا الإنتاج إلى تركيا. التي ستنقل أولى بطارياتها التجريبية في تموز من العام القادم. وتضمنت العقود مع الهند اتفاقية نقل التكنولوجيا والتصنيع المشترك.

يقرأ البعض هذه الخطوات بأنها مغريات وتحفيز لكل من تركيا والهند، لاستبدال مساراتهم التسلحية من الغرب إلى الشرق، وتحديداً بعد أن رفضت الولايات المتحدة مراراً الطلب التركي بإنتاج الباتريوت في تركيا.

وهو ما يمكن أن يتم بطبيعة الحال في المنافسة العالمية على السلاح بين المنتجين الأكبر: الولايات المتحدة وروسيا، وتحديداً لدول مفصلية من حيث الوزن والأهمية الإستراتيجية في اللحظة الحالية، كما الهند وتركيا.

حيث يمثل تقريب الهند من إطار التعاون الروسي الصيني، منعطفاً مفصلياً في الأوزان العالمية. وكذلك فإن تقريب تركيا الجاري يشكل انعطافة هامة تؤثر على الأوزان في حلف الناتو، وعلى الوضع في المنطقة الأكثر توتراً عالمياً: «الشرق الأوسط».

إن علاقات السلاح الروسية المتضمنة نقل التكنولوجيا لكل من الهند وتركيا، وربما للسعودية لاحقاً... لا يمكن قراءتها إلا كأوزان تضاف إلى كفّة العالم الصاعد، وتزيده ثقلاً: فنقل سلاح الردع الصاروخي الأكثر تطوراً في عالم اليوم، إلى دول أكثر... هو نقل إمكانات الردع العالمية إلى مساحة أكبر، وهو مؤشر على ما يليه من علاقات سياسية، وما سيتبعه من تحوّلات، عندما تصبح مساحة المعركة الممكنة والمجدية أضيق فأضيق. أما نقل تكنولوجيا الإنتاج، فهو مؤشر ليس فقط على التغير الكمي في أوزان القوة، بل إلى طبيعة العلاقات المطلوبة في العالم الجديد، حيث إن عدم التمسك بالاحتكار المعرفي لمستويات أوسع في هذه التكنولوجيا العالية، هو نقل للمعارف عبر العالم، وهو كسر لقواعد الربح والهيمنة العسكرية لطرف مقابل طرف.

S400 وغيره من أسلحة الردع المتطورة، تتوزع في المفاصل العالمية الهامة، ورغم كونها سلاحاً متطوراً ومدمراً، إلّا أن المفارقة أن هذا السلاح هو أداة سلم ضرورية عالمية. لأن انتقال قدرة الردع، يعني إبقاء قوات الهجوم الغربي العسكرية في مرابضها... كتلاً صناعيةً معدنيةً بقدرة هيمنة أقل.

برغي «أحمر» في الدبّابة الإمبريالية...

«إنّه لأمرٌ معقول أنْ تحتفظ الولايات المتحدة بوجودٍ لها من أجل ردع هجوم على المناطق الكردية... صحيحٌ تماماً أنّه منذ التسعينيات بشكل خاص، أغدق كلينتون الأسلحة على تركيا بغرض تنفيذ هجمات إجرامية شاملة ومدمّرة ضدّ السكان الكرد في جنوبي شرقي تركيا. لكن هذا لا يغيّر من واقع أنّ الولايات المتحدة الآن يمكنها، بوجود صغير نسبياً، أن تردع عن الأكراد في سورية هجماتٍ قد تدمّر ذلك الجزء من سورية الذي يعمل بشكل لائق بالفعل. ولا نتوقع من قوة عظمى اتساقاً من النواحي الإنسانية، لأنّ هذه ليست هي المبادئ الموجِّهَة لها» – نعوم تشومسكي.

■ د. أسامة دليقان

ورد هذا الموقف لتشومسكي في سياق مقابلة حديثة له مع الموقع الإعلامي الأمريكي «المعارض» The Intercept بتاريخ الأربعاء 26 أيلول 2018، ضمن مقابلة معه استمرت نحو خمسين دقيقة، أجاب فيها تشومسكي عن أسئلة محاوره حول نطاق واسع من قضايا السياسة الخارجية والدولية، ومن ضمنها مرّر هذا الموقف الذي يحاول إيجاد تبريرات ومسوّغات لاستمرار الاحتلال الأمريكي لأراض سورية.

وكان ملفتاً للانتباه أيضاً، أنّ تشومسكي في كلامه الذي سبق مباشرةً المقطع المقتبس أعلاه، أعطى موقفه من اتفاق سوتشي الروسي- التركي حول إدلب، والذي صاغه بدقّة، وهو العالم باللسانيات، بحيث يتوافق مع موقف الإدارة الأمريكية من الاتفاق؛ أي الرافض له ضمناً، والمتظاهر على مضض بالقبول به، والمضخّم للمخاوف «الإنسانية» حياله، إذ قال تشومسكي: «ثمّة كارثة إنسانية وشيكة في إدلب، وهي المحافظة التي هرب أو طُردَ إليها الجهاديّون. إذا حدث هجوم سوري- روسي عليها، فقد تكون كارثة إنسانية شاملة. توجد بعض المؤشرات على أنّ الروس والأتراك ربما يكونون قد قاموا بتوفير منطقة آمنة، قد يتمكن بعض المدنيين من الهرب إليها، لكن يبدو أنّ شيئاً بشعاً ورهيباً يتطوّر».

مفاجأة أم تطوّر طبيعي؟

فيما يلي بعضٌ من مواقف تشومسكي «من مقابلاته مع موقع Truthout التي جمعت في كتاب «التفاؤل أكثر من اليأس»Optimism over Despair المنشور في أمريكا عام 2017»:

في مقابلة تعود إلى 5 تشرين الثاني 2015، وفي جوابه عن سؤال «هل داعش وحشٌ أمريكي الصنع؟» يردّ تشومسكي: «إنّ العدوان الأمريكي كان عاملاً في صعود داعش، لكن ليس ثمّة أهلية مستحَقّة لنظريات المؤامرة في المنطقة، والقائلة بأنّ الولايات المتحدة خطّطت لصعود هذا الوحش الاستثنائي».

تشومسكي إذن يبرّئ «الإمبراطورية»، التي لطالما انتقدها، من مسؤولية تصنيع الإرهاب الفاشي، رغم التراكم اليومي للأدلة المتزايدة والحجج المنطقية على ذلك، ويظهر كمحامٍ يحاول أن يخفّض مستوى جريمة موكّله. وعموماً، ساق نقّاد تشومسكي كثيراً من الدلائل من نصوصه وأحاديثه عن أحداث تاريخية حساسة، تُبيّن أنّ الرجل لجأ إلى استخدام مصطلح «نظرية المؤامرة» – بما يحمله من شحنة نفسية ازدرائية وسلبية معروفة وراسخة في اللاوعي الجمعي- كأداة لإضعاف الرأي المخالف وإثارة شكوك غير منطقية حوله. علماً أنّ المؤامرة من الناحية العلمية موجودة موضوعياً، وهي بأبسط تعريف «خطة غير معلنة تخدم مصلحة طرف ضد طرف آخر»، لكن المشكلة هي في التمييز بين ما هو مؤامرة وما هو غير ذلك، وحتى تشومسكي نفسه كان قد نَظّر ذات مرّة للهدف السلبي من استخدام هذا المصطلح: «إنه شيءٌ يقوله الناس عندما لا يريدونك أن تفكّر فيما يجري حقاً».

تشومسكي إذن يبرِّئ «الإمبراطورية» التي لطالما انتقدها من مسؤولية تصنيع الإرهاب الفاشي

ونلاحظ أنه على نحو مشابه وفي المقابلة الجديدة «26 أيلول 2018» يفتتح تشومسكي جوابه عن سؤال محاوره فيما إذا كانت إدارة ترامب تعمل للتحريض على انقلاب للإطاحة بالرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، بالقول: «إحساسي حيال ذلك هو أنّ الولايات المتحدة سوف تدعم انقلاباً، ولكن ليس أنها تحاول حقاً أن تحرّض عليه». ويختم الجواب بالقول: «من جهة أخرى ينبغي الإشارة إلى أنّ فنزويلاً هي كارثة كبرى عند هذا النقطة. جزئياً لأسباب خارجية، ولكن إلى حدٍّ كبير لأسباب داخلية». وبناءً على سياق جوابه ومقارنة بواقع الأمور في فنزويلا، لا يمكن اعتبار ذلك من باب النقد المقبول للأخطاء أو الفساد الداخلي في فنزويلا من موقع يساري يريد تجذير الثورة البوليفارية، بقدر ما هو نقدٌ من موقع يميني يبرّر- أو على الأقل لا يعارض كثيراً- التدخل الأمريكي.

في مقابلة 1 تشرين الأول 2014، وردّاً عن سؤال: إلى أية درجة تتعلق التطورات العالمية الأخيرة في العراق وسورية وليبيا ونيجيريا وأوكرانيا وبحر الصين وأوروبا بتراجع «سلطان العالم» «أي أمريكا»، وبميزان القوى الدولي؟ افتتح تشومسكي جوابه بإطلاق حُكم غريب في مدى معاكسته لوقائع التاريخ: «إنّ قوة الولايات المتحدة الأمريكية وصلت ذروتَها في عام 1945 وأخذت تتراجع تدريجياً منذ ذلك الحين» «!». ثمّ بعد أن يقرّ تشومسكي بأنّ كثيراً من التغييرات قد حدثت في السنوات الأخيرة، مثل: صعود الصين وكتلة بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون، يختم جوابه بالحكم التالي: «But the United States remains the dominant global power, by a large measure».

أي: بالعربية: «ولكن الولايات المتحدة تبقى القوة العالمية السائدة، إلى حدّ كبير». إنّ استخدام الفعل «تبقى» في زمن الحاضر البسيط دون ربطه بأداة لغوية دالّة تقيّد مدلوله شرطياً وتاريخياً «مثل «حتى» until مثلاً»، إضافةً إلى استخدام الصفة «السائدة» بصيغة المعرفة «وليس النكرة التي يمكن أن تعترف على الأقل بسيادة ما مشتركة مع قوى أخرى مثلاً»، فضلاً عن تَوكيد الحكم بالتعبير «إلى حدّ كبير»، كلّ هذه التفاصيل لا تخفى على تشومسكي، كعالم لسانيات، وبالتالي لا يمكن فهم حكمه هذا سوى أنّه نوع من إنكار واقع تراجع الولايات المتحدة الأمريكية وصعود خصومها، والإيحاء اللّاتاريخي بالأبدية المطلقة لسلطان الإمبريالية «بالمعنى الماركسي- اللينيني» أو «الإمبراطورية» كما يحبّ أن يسمّيها تشومسكي.

ويلاحَظ تكرار تشومسكي لهذه «المسلّمة» عن «قوة الإمبراطورية التي لا تُقهر»، حتى في مقابلته الجديدة، فعندما سُئل تشومسكي: «هل تعتقد بأنّه من الدقيق القول بأنّ الولايات المتحدة قد هُزِمَت عسكرياً في أفغانستان؟»، قال في معرض جوابه: «إنّه احتمالٌ بعيد أن تواجه قوةٌ كالولايات المتحدة أيّ شيء مثل هزيمة حقيقية، بل فشلاً ربّما»، مستذكراً مثال حرب فيتنام، ورافضاً أن يطلق على خسارة الولايات المتحدة الأمريكية أمام المقاومة الفيتنامية اسم «الهزيمة».

وفي مقابلة له في 17 آب 2016، يُطرَح على تشومسكي السؤال التالي: «إن حلف الناتو الذي ما تزال الولايات المتحدة مسيطرة عليه، قد زاد من وجوده في أوروبا الشرقية مؤخراً، مصمّماً على إيقاف انبعاث روسيا مجدداً، عبر خلقه انقسامات بين أوروبا وروسيا. فهل تسعى الولايات المتحدة إلى صراع عسكري مع روسيا، أم إنّ تحركات كهذه دافعها الحفاظ على المجمّع الصناعي- العسكري في عالم ما بعد الحرب الباردة؟». فيجيب تشومسكي: «لا أعتقد أنّ الهدف هو

تشومسكي مثالاً

إيقاف انبعاث روسيا أو الحفاظ على المجمَّع الصناعي– العسكري... بل أعتقد أنه المسعى العادي لقوة عظمى في أن توسّع سيادتها العالمية. لكنها بالفعل تزيد التهديد بالحرب، ولو كان بشكل تصادفي».

إذن، تشومسكي لا يرى ميل الإمبريالية للحروب، وخاصةً في ظل أزمتها الاقتصادية الخانقة، إلّا كأمرٍ «تصادفي» وليس كطبيعةٍ ضرورية موضوعية ملازمة لها. إنّ تشومسكي بهذا «التطبيع» لحالة التوتير الإمبريالي العدواني الخطير الراهن، إنما يضلّل أتباعه وقرّاءه، ويدعوهم إلى الركون إلى تطمين نسبي كاذب، مبرّراً توسع النشاط العسكري الإمبريالي بأنه سلوك «عادي» لقوة بلاده العظمى، وفعل حميد لا يعزز المجمع الصناعي– العسكري الإجرامي. لذلك ليس مفاجئاً من تشومسكي ألّا يرى ضيراً من بقاء الاحتلال الأمريكي على الأراضي السورية.

اليمين يعيد كتابة التاريخ و«يساره» يصادق

في كتاب للصحفي الكندي «باري زويكر» عام 2006 بعنوان «أبراج الخداع، تغطية الإعلام لأحداث 11 أيلول»، خصّص المؤلف الفصل الخامس «45 صفحة» لنقد مواقف تشومسكي السياسية المؤيدة بشكل مباشر أو غير مباشر للرواية الرسمية للإدارة الأمريكية، وخاصة في قضيتين: اغتيال الرئيس جون ف. كينيدي عام 1963، وتفجير برجي التجارة 11 أيلول 2001، مقدّماً تحليلاً مقنعاً لخطاب تشومسكي من بعض لقاءاته ومقالاته وكتبه، مقارناً إياه بالوقائع والأدلة من جهة، ومبيناً تساوق تشومسكي مع الروايات الرسمية الأمريكية في القضايا الحساسة، من جهة ثانية. كما اعتمد زويكر في جزء من نقده لتشومسكي على الأدوات النقدية التي طوّرها تشومسكي نفسه في علم اللسانيات والمنطق مبيناً كيف تُستَخدم للتلاعب بوعي الجماهير، ولا سيما اليساريين، لإحباط التفكير النقدي لديهم وإبقائه ضمن الحدود الآمنة التي لا تضع «شرعية» الإمبريالية موضعَ المساءلة الجدّية علمياً وقانونياً وأخلاقياً. ويضع المؤلف ذلك في سياق أعمّ للعملية التاريخية المعقدة، المستمرة منذ الستينيات على الأقل، لخلق «معارضة» يسارية مصنَّعة ومموّلة من الدوائر البرجوازية الإمبريالية لتكون بديلاً وهمياً عن يسارٍ حقيقي.

اغتيال جون كينيدي

من المعروف أنّ الرئيس الأمريكي جون كينيدي أظهر ميولاً بدرجة ما نحو قضايا السلم العالمي والعلاقة مع الاتحاد السوفييتي وتطبيع العلاقات مع كوبا، وسياسات أخرى كانت تتناقض مع توجّهات معاكسة لقوى أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يمكن لأي تحليل سياسي عقلاني وباحث عن الحقيقة ألّا يربط، احتمالياً على الأقل، بين هذا التناقض في المصالح وبين اغتيال كينيدي. أما الرواية الحكومية الرسمية للإدارة الأمريكية فأصرّت على اعتبارها حادثة جنائية فردية نفّذها «مجانين». تشومسكي وآخرون من «اليسار» تبنّوا موقف «الإمبراطورية» هذا.

يحلّل زويكر عدة نصوص لتشومسكي حول الحادثة، من بينها قطعة نشرها تشومسكي على موقع الإنترنت الأمريكي ZMag، الذي يعتبر «يسارياً» و«معارضاً» للحكومة، ويقال بأنّه واحد من المنابر المشابهة التي تتلقى تمويلاً عبر حلقات وسيطة عديدة تنتهي في قمة الهرم إلى وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA، وصناديق فورد وسوروس وروكفيلر ومـاك–أرثـر وشومـان ومجلس العلاقات الخارجية واللجنة الثلاثية. يقتبس زويكر منشور تشومسكي ويحلله كما يلي:

«صحيح أنني لا أعرف سوى القليل عن اغتيال جون كينيدي. الشيء الوحيد الذي كتبته عن ذلك هو أنّ الزعم القائل بأنها كانت مؤامرة عالية المستوى وذات مغزى سياسي هو أمرٌ غير معقول إلى درجة استثنائية تماماً «تظاهر بالجهل وتناقض داخلي: يقر تشومسكي بأن معرفته قليلة، فعلى أي أساس يجد أيّ زعم غير معقول؟». إنّ التاريخ ليس بلبلة فيزيائية، وحتى في الفيزياء ليس ثمّة شيء «مُثبَتٌ» حقاً «تضليل يناقض العلم وقوانين الفيزياء»، لكنّ الأدلة ضد هذه المزاعم ساحقة «تأكيد مجرَّد، تضخيم كلمات، فشل الإدلاء بأدنى دليل» من كلّ وجهة نظر قابلة للاختبار «تعميم شامل، تأكيد مجرَّد» وكذلك الأمر بشكل ملحوظ بالنسبة لحدث تاريخي ما. ونظراً لهذه النتيجة، التي أعتقد بأنها ذات أساس صلب جداً «سيكولوجيا الجذب الاستعراضيّ» والتي كثيراً ما كتبت عنها «تناقض داخلي: إذ سبق وقال: إنه كتب فقط عن لامعقولية الزعم بوجود مؤامرة»، فإنني لست مهتماً أكثر من ذلك بالاغتيال «ترفٌع ازدرائي، تملّص، تقزيم أهمية الشيء المهمّ». وفي حين أنني قرأت بضعة كتب بدافع الفضول «تناقض داخلي: لأنه قال: إنه يعرف القليل عن الموضوع»، فإنني لم أعط المسألة أي اهتمام «تناقض داخلي: كيف لشخص غير مكترث بمسألة أن يصل إلى رأي ونتيجة جازمة كهذه حيالها» وليس لدي أي رأي عن كيف ولماذا تمّ قتل جون كينيدي «تناقض داخلي: إذ أنّ لديه بالفعل رأياً متبلوراً، وقد عبّر عنه بدايةً، وهو أنّ: طريقة قتل جون كينيدي لم تكن عبر مؤامرة من الدولة»».

هذا المثال يبيّن كيف أنّ المثقف التقليدي الذي يختار أن يسوّق للمصالح الرجعية للطبقة السائدة، يمكن أن ينزلق خطابه إلى الركاكة وضعف الإقناع، حتى لو كان عالم لسانيات كبير كتشومسكي، لأنّ هناك حدوداً موضوعية لا تستطيع عندها اللغة أن تلوي عنق الواقع.

كلّما تمّ تظهير أنّ المسافة التي تبعد هذا النوع من المثقّفين عن السلطة أكبر كلما زاد رصيدهم الشعبوي من الاحترام والهيبة

أحداث 11 أيلول

بالمثل انخرط تشومسكي أيضاً في الترويج للرواية الرسمية عن أحداث برجي التجارة عام 2001، والتي تحرص على إبعاد أية شبهات بتورط مسؤولين من إدارة بوش والطبقة الحاكمة بافتعال الأحداث لتكون ذريعة تطلق عنان حرب النهب والتدمير الإمبريالية العالمية «على الإرهاب». الأمثلة من كتابات وأقوال تشومسكي كثيرة، لكن نكتفي بعيّنة تبين كيف تستخدم الإمبريالية «معارضيها» غير الجذريّين كفزّاعة في حملات ترهيب وتهديد وقمع معارضيها الحقيقيين. والاقتباس التالي هو كلام نعوم تشومسكي بُعيد الأحداث:

«إذا ضيّع اليسار وقته على هذا الأمر «أي في تقصي الحقائق حول أحداث 11 أيلول»، ستكون هذه نهاية اليسار، وبرأيي: التيار السائد سيكون مسروراً تماماً. من المرجح جداً highly likely «التعبير نفسه المحبب للبريطانيين اليوم في قضية سكريبال» بأنّ لا شيء مهماً يمكن أن يُعثَر عليه، وإن وُجدَ شيء– وأشكّ كثيراً في ذلك– فإنّ من شأن هذا أن يُودي بالجميع في واشنطن إلى حُجرَة الإعدام، ومن غير المحتمل أن يخرج اليسار من هذا منتصراً».

يجدر بالذكر أنّ تشومسكي يصنّف نفسه «فوضوياً» من الناحية السياسية، ما جعله جذاباً للشبيبة والطلبة، ويختلف كثيراً مع «اللينينية» و«البلشفية» لحدّ العداء أحياناً، ويستقي مرجعياته الفكرية الأساسية من فلاسفة برجوازيين، فضلاً عن أنّ ما تعلّمه من الماركسية يبدو أنّه يستخدمه، في المحصلة، لأغراض معاكسة. ولا شك بأنّ هذا نوعٌ من «اليسار» الآمن والمريح للطغمة الرأسمالية من النواحي الفكرية والسياسية والتنظيمية.

إغواء ثمّ انقلاب

إذن، فالحيلة ذكية تماماً، ومدروسة بشكل علمي. فإذا كانت الإمبريالية تعرف وتستطيع قياس حجم ودرجة المعارضة لها، فمن مصلحتها أنْ تتدخل استباقياً قبل نضوجها وتحولها إلى قوى خطرة وأكثر جذرية. إذاً فالحل المثالي بالنسبة لها كان توسيع نطاق حرية النقد، لكن مع رسم حدود صارمة لملعبه بحيث لا يُسمَح بتجاوز تُخومه، وبالتالي يصبح بالمحصلة إصلاحياً وتجميلياً في خدمة استمرار هيمنتها، تحت قناع أنه «معارض» لها. وكلّما تمّ تظهير أنّ المسافة التي تبعد هذا النوع من المثقّفين عن السلطة أكبر، كلما زاد رصيدهم الشعبوي من الاحترام والهيبة، ولا سيّما إذا كانوا علماء ومشاهير، وبالتالي ازداد تأثيرهم الخادم للسلطة قوةً وخَفاءً، وهذا ما يُعرف بأسلوب «الإغواء ثم الانقلاب» Bait–and– Switch، أو ما يعرف لدينا بتمرير «السمّ في العسل» «في مقابلة تشومسكي الأخيرة، ركّز محاوره في بداية التعريف عنه على إبراز وتمجيد «معارضة» تشومسكي الذي لا يُستَضاف أبداً تقريباً على الشاشات الأمريكية السائدة». وبالمثل، فإنّ الأنظمة الرأسمالية التابعة في دول الأطراف «والعربية ضمناً» قد تعلّمت هذه التكتيكات بالتقليد أو «النصيحة» أو استنتجته بتجاربها التاريخية الخاصة.

بات من الأضاليل القديمة أن تكون مسطرة القياس الأساسية في تقييم جذرية أو ثورية مثقّف أو شخصية ما، هو فقط ما أنجزه نظرياً أو عملياً في مقطع زمني ما من تاريخه الماضي، أو مثلاً المدة التي قضاها سجيناً سياسياً، مع غضّ الطرف عن باقي مواقفه الأخرى والمعاصرة، فلا شفاعة هنا، ولا عذر للأخطاء النظرية والعملية الكبرى، والسياسية الإستراتيجية، التي تخون الشعوب وطبقاتها الكادحة وتعرضها للخطر والاستغلال والتفتيت، ولا تخدم إلا أعداءها ومستغلّيها.

الزيتون.. موسم خسارة جديد

«تعددت الأسباب والخسائر متزايدة» هذه هي حال الفلاحين والمزارعين مع محاصيلهم في كل موسم ومهما كان نوع المحصول، ولا يختلف موسم الزيتون هذا العام عن غيره من المحاصيل الأخرى على مستوى الخسائر المتوقعة، حيث يواجه الفلاحون استحقاق الخسارة فيه أيضاً.

■ عاصي اسماعيل

موسم الزيتون هذا العام هو موسم معاومة، حيث تنخفض فيه كميات الإنتاج وهو أمر طبيعي متعارف عليه كظاهرة، حيث يكون الإنتاج غزيراً في موسم وقليلاً في الموسم الذي يليه، ما يؤدي إلى ارتفاع في أسعار الزيتون وزيت الزيتون بالنسبة للمستهلكين، إلّا أن الطارئ هذا العام هو ما تعرض له الموسم من أضرار نتيجةَ التغيرات في الأحوال الجوية والطقس والإصابات الحشرية.

مؤشرات وأرقام رسمية

بحسب وكالة «سانا» بتاريخ 2018/10/8: «يبشر الموسم الزراعي لمحصول الزيتون في حلب بإنتاج جيد لهذا العام يقدر بـ 284 ألف طن».

كما ورد عبر «سانا» بتاريخ 2018/10/12: «قدرت مديرية زراعة طرطوس إنتاج الموسم الحالي من الزيتون بنحو 63 ألف طن، في حين كان في العام الماضي 163 ألف طن، بانخفاض قدره 100 ألف طن.. أما التقديرات الأولية لإنتاج الزيتون لهذا العام في محافظة اللاذقية فهي بحدود 44 ألف طن.. وإنتاج محافظة حماه من محصول الزيتون يقدر سنوياً بنحو 63 ألف طن».

وقد أوضح مدير زراعة طرطوس: «أن الإصابات الحشرية هذا العام أعلى من العام السابق بسبب ارتفاع درجات الحرارة، الذي أدى إلى عدم دخول الحشرات في طور السبات الشتوي ونشاطها خلال فترة الإزهار خلال شهري آذار ونيسان ومنها «العثة والبسيلا» إضافة إلى نشاط ذبابة ثمار الزيتون وارتفاع نسبة الرطوبة».

وقد ورد عبر «سانا» أيضاً: «حمّل عدد من المزارعين المتضررين في محافظة حماة مديرية الزراعة والإرشاديات جانباً من المسؤولية عن تضرر وتلف محصولهم، مشيرين إلى أنه في هذه الظروف الاستثنائية التي واجهت محصولهم وجرّاء العوامل الجوية التي عَمّت المنطقة كان من المفترض على المعنيين في الزراعة توعيتهم بشكل أكبر حول المخاطر التي تتهدد محصولهم، والمبادرة إلى تقديم كل أوجه الدعم لهم وتأمين المبيدات ومستلزمات الرش، ولا سيما أن غالبية الفلاحين في المناطق المتضررة لا تسمح ظروفهم المادية بتقديم الخدمات اللازمة لحقولهم، الأمر الذي ساهم في تدهور المحصول وتساقط الثمار».

وعلى المستوى الحكومي، فقد كلف مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ 2018/10/9، وزارات الصناعة والزراعة والاقتصاد بدراسة تشميل محصول الزيتون المتضرر بتعويضات صندوق التخفيف من آثار الجفاف، وتم التأكيد على الاستمرار بدعم القطاع الزراعي بكل مكوناته وتأمين ما يلزم للنهوض بهذا القطاع في جميع المناطق.

التعويضات غير مجزية إطلاقاً ولا تتناسب مع الخسائر السنوية المحققة من المواسم المتعاقبة يضاف إلى ذلك طول مدة الحصول على التعويضات والإجراءات الروتينية المرتبطة بها

عوامل الطبيعة والاستغلال

موسم المعاومة أمر مدرك بالنسبة للفلاحين ولم يكن مفاجئاً من كل بد، لكن المتغيرات المناخية والأحوال الجوية والإصابات الحشرية التي أدت إلى تضرر المحصول، وتساقط الثمار، هي ما كانت تحمل الكثير من المفاجآت والآلام، فقد أتت الأحوال الجوية ومتغيرات الطقس والمناخ هذا العام بالمزيد من الأضرار على محصول الزيتون، ما أدى إلى مزيدٍ من الانخفاض في كمية الإنتاج المتوقع، وبالتالي المزيد من الخسائر بالنسبة للفلاحين، مع ارتفاعات متوقعة في أسعار الزيتون والزيت بالنسبة للمستهلكين بالمحصلة.

المشكلة بالنسبة للفلاحين هذا العام كانت بعدم تمكن غالبيتهم من تأمين بعض مستلزمات الإنتاج والمكافحة الحشرية، وذلك بسبب ارتفاع أسعار المبيدات الحشرية والأسمدة، وارتفاع أسعار تكاليف الإنتاج عموماً، ما أدى لوقوعهم بالعجز في مكافحة الإصابات الحشرية التي أتت على الموسم هذا العام، والنتيجة أن بعضهم فقد كامل محصوله.

أما السبب الرئيس خلف ذلك فهو الجشع والاستغلال من قبل التجار المتحكمين بسوق المبيدات والأسمدة بالدرجة الأولى، حيث ما زالت شمّاعة العقوبات الاقتصادية تفعل فعلها على مستوى رفع أسعار مستلزمات الإنتاج التي يتحكم هؤلاء بكمياتها وأسعارها في السوق، يضاف إليها التذرع بتذبذب سعر الصرف، مع عدم إغفال دور بعضهم بتوفير بعض أصناف المبيدات والأسمدة ذات النوعية والمواصفة المتدنية تهريباً، بعيداً عن أعين الرقابة أو على مرآها، وعلى حساب الفلاحين ومواسم الإنتاج المتعاقبة، مع استمرار تسجيل الغياب لدور الدولة الرسمي على مستوى تأمين مستلزمات الإنتاج بالسعر والوقت المناسبين، حيث تعتبر هذه القضية هي الأهم بالنسبة للفلاحين، أما على مستوى التعويض عن الأضرار فهو أمر ثانوي رغم أهميته وضرورته، خاصة وأن التعويضات غير مجزية إطلاقاً ولا تتناسب مع الخسائر السنوية المحققة من المواسم المتعاقبة، يضاف إلى ذلك طول مدة الحصول على التعويضات والإجراءات الروتينية المرتبطة بها، ناهيك عن بعض أوجه الفساد والمحسوبية التي تعتريها.

نتائج متوقعة

أما النتائج الملموسة في المحصلة مع بداية موسم القطاف بنتيجة تضافر عوامل الطبيعة مع عوامل الاستغلال والجشع، والغياب غير المبرر لدور الدولة، فيمكن تلخيصها بالتالي:

تراجع الإنتاج في محصول الزيتون وكميات الزيت لهذا الموسم.

مزيد من التحكم بالأسعار لهذين المنتجَين من قبل التجار في الأسواق.

خسائر محققة بالنسبة للفلاحين والمزارعين ستنعكس سلباً على معيشتهم.

زيادة واتساع هجرة الأرض والزراعة، أو عمليات الاستبدال في الزراعات نحو المحاصيل والزراعات الأكثر ريعيّة.

ارتفاعات متوقعة على أسعار الزيتون والزيت في الأسواق على حساب المستهلكين ومن جيوبهم.

انتعاش عمليات الغش بزيت الزيتون المعروض للاستهلاك في الأسواق، على حساب النوعية والجودة والمواصفة والسعر.

تراجع كميات زيت الزيتون المعد للتصدير، والانعكاس السلبي لذلك على مستوى عائدات التصدير.

مزيد من التراجع على مستوى الإنتاج الزراعي ككل، مع الانعكاسات السلبية لذلك على مستوى الاقتصاد الوطني الكلي.

مخيم الركبان.. ضرورات آنية ومستقبلية

تزداد خشية النازحين السوريين المقيمين في مخيم الركبان من تجدد أوجه معاناتهم مع اقتراب فصل الشتاء، خاصة مع تزايد الضغوطات الممارسة عليهم، واستمرار الاتجار بمأساتهم وكارثتهم الإنسانية من قبل من لا يرحم من القوى المحلية والإقليمية والدولية، والمنظمات التي تدَّعي الإنسانية.

■ مراسل قاسيون

فمع تزايد تردي الأوضاع المعيشية داخل المخيم، في ظل تراجع المساعدات الإنسانية وصولاً إلى توقفها شبه التام خلال الأشهر القليلة الماضية، ومع اقتراب فصل البرد والشتاء، يتزايد خوف سكان المخيم من مغبات الأيام والشهور القادمة على حياتهم، وخاصة بالنسبة للأطفال وكبار السن، وفي ذهن كل منهم معاناة السنين الطويلة الماضية التي حصدت حياة البعض منهم، ليس بسبب البرد وقلة الغذاء فقط، بل بسبب سوء الوضع الصحي داخل المخيم، والمزيد من التردي على هذا المستوى أيضاً.

العجرفة الأمريكية غير الإنسانية

المخيم يقع داخل الأراضي السورية على الحدود السورية الأردنية، وهو مخيم شبه عشوائي يمتد على مساحة واسعة من الأرض تقدر بحدود 7 كم طولاً و 3 كم عمقاً، وهو يؤوي أعداداً كبيرةً من اللاجئين تتراوح تقديراتهم بين الـ 60 ألف والـ 100 ألف سوري، ممن اضطرتهم ظروف الحرب والأزمة للنزوح من بلداتهم ومدنهم هرباً من الموت المحتمل على أيدي إرهابيي «داعش» مطلع عام 2014 تقريباً، نحو الموت البطيء الأكثر قسوة ربما في هذه الرقعة الصحراوية العارية، وفي ظل عري التعامل مع مأساة هؤلاء من قبل الدول والمنظمات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الرقعة الصحراوية تسيطر عليها القوات الأمريكية، التي تمارس سطوتها الأمنية والعسكرية عليها بشكل غير شرعي، كما على اللاجئين المقيمين فيها.

وفي مفارقة غير مستغربة فإن هذه الرقعة الجغرافية التي تقع تحت السطوة الأمريكية تتحرك فيها بعض قوات «داعش» الإرهابية بكل أريحية، بل وبدعم وتغطية أمريكية مكشوفة أيضاً، الأمر الذي يشكل عائقاً أمنياً حقيقياً أمام من يتمكن من الهروب من المخيم نحو الداخل السوري، حيث من الممكن أن يصبح فريسة سهلة المنال بأيدي إرهابيي «داعش» وكمائنهم، أو تحت مرمى نيرانهم.

وعلى الرغم من ذلك فإن حركة المغادرين من المخيم تتزايد يوماً بعد آخر، هرباً جديداً من البؤس الذي فُرض عليهم أمريكياً هذه المرة وبكل وضوح، حيث أصبحت ورقة هؤلاء اللاجئين الإنسانية تحت الأيدي الأمريكية للمساومة على استمرار بقائها غير المشروع على الأرض السورية بكل وقاحة وصلف، وعلى مرأى ومسمع من يدَّعي الإنسانية من المنظمات الدولية ذات الشأن، والكثير من وسائل الإعلام التضليلية التي تُغيب بؤس اللاجئين، وتغطي على موبقات العجرفة الأمريكية غير الإنسانية.

أصبحت ورقة هؤلاء اللاجئين الانسانية تحت الأيدي الأمريكية للمساومة على استمرار بقائها غير المشروع على الأرض السورية بكل وقاحة وصلف

احتياجات آنية ومستقبلية عاجلة

استناداً إلى كل ما سبق، إن احتياجات المخيم الآنية لا تقتصر على المواد الغذائية أو الأدوية فقط، بل ومع اقتراب فصل البرد وبدء انخفاض درجات الحرارة تبدو الحاجة لترميم الخيام البالية أكثر أهمية، بالإضافة إلى البطانيات وألبسة الشتاء والعوازل ووسائل التدفئة، بما في ذلك المحروقات الضرورية لهذه الغاية، خاصة وأن درجات الحرارة تنخفض خلال فصل الشتاء لما دون درجة التجمد، فقد أدت العواصف المطرية خلال السنوات الماضية إلى اقتلاع الكثير من الخيام، بالإضافة إلى غرق الكثير منها أيضاً، كما حصدت أرواح بعض ساكني المخيم.

حيث تغيب عن المخيم أبسط مقومات الحياة، بما في ذلك إمكانية الدخول والخروج منه، وقد تزايدت معاناة اللاجئين مع إعلان الجانب الأردني إغلاق حدوده مع المخيم بشكل كلي، بما في ذلك بوجه المساعدات الإنسانية إليه رغم قلتها، مع تسجيل غياب المنظمات الإنسانية داخل المخيم، مع تسجيل المزيد من النقص بالمواد الغذائية، بالإضافة إلى ندرة الأدوية وصعوبة الحصول على الرعاية الصحية، ناهيك عن ندرة المياه وضرورات الحياة الأخرى، الأمر الذي جعل من الحياة داخل المخيم أكثر بؤساً يوماً بعد يوم.

أما الأهمّ، المستقبلي والعاجل، فهو خروج القوات الأمريكية من الأرض السورية بشكل نهائي، وتهيئة الظروف أمام النازحين المقيمين في المخيم من أجل الخروج منه والعودة إلى بلداتهم وقراهم وبيوتهم في الداخل السوري الذي يقع تحت سيطرة الدولة، اعتباراً من الجانب الأمني على مستوى تأمين الطرقات والممرات، أو على مستوى التسويات المعمول بها بما يضمن حقوقهم وصَون كرامتهم، وصولاً إلى إغلاق المخيم نهائياً، وإلى غير رجعة.

مشاريع لمجلس مدينة دير الزور.. تخبّطٌ أم فساد؟

تعتبر المشاريع والتعهدات إحدى بوابات النهب والفساد، وخاصةً قبل انفجار الأحداث والأزمة التي مرّ عليها حوالي ثماني سنوات، نتيجة ضعف الرقابة والمحاسبة وحتى غيابها، وبسبب المحسوبيات والشراكة المباشرة وغير المباشرة، بين المتعهدين والمسؤولين، وقد استمرت وتفاقمت خلال الأزمة، والعديد منها كانت وهمية لا يعلم أحدٌ عنها شيئاً، أو ارتجالية تحت حجة الأزمة التي يتستر بها الكثيرون من الفاسدين.

■ مراسل قاسيون

مؤخراً كشفت هيئة الرقابة المالية في دير الزور فساداً بقيمة 85 مليون ليرة في مجلس مدينة الميادين التابعة لمحافظة دير الزور. ومنذ دحر التنظيم الفاشي من مدينة دير الزور خُصِّصت مليارات لإعادة الإعمار، صرف الكثير منها لمشاريع شكلية كإعادة تأهيل الدّوّارات، كدوار البانوراما، الذي صُرف عليه حوالي 30 مليون ليرة، بدل تأهيل البنى التحتية والخدمية التي تُخدّم مصلحة المواطنين.

مجلس مدينة دير الزور

مشاريع عدّة قام بها مجلس مدينة دير الزور، بحجة تخديم المواطنين، لكنها في الواقع بعيدة عن الهدف الذي أقرت من أجله، وتابعت قاسيون بعضاً منها نتيجة شكاوى المواطنين، وشكاوى بعض المواطنين الذين أرادوا العمل والاستثمار فيها.

كراج البولمان

منذ عدّة سنوات أقام مجلس المدينة مشروع كراج البولمان في دير الزور في منطقة الضاحية، وبعد أن تم بناء المشروع وقارب على الانتهاء، جرى إيقافه بذريعة أنه مساحة البناء غير كافية ولا تستوعب البولمانات، ولا تسمح بدخولها وخروجه منه؟

مشروع سوق هال مُصغّر

قرر مجلس المدينة إقامة مشروع سوق هال مُصغّر، أو مركزاً لبيع الخضار في شارع السجن، وبعد أن تم قبض مبالغ من المواطنين بمئات الألوف وشارف المشروع على الانتهاء تم إيقافه لأسباب مجهولة، ولم تتم الاستفادة من البناء واستثماره، والذي لا يزال موجوداً وخالياً، وذهبت أموال المواطنين المستثمرين هباءً منثوراً، ولم يعوضوا عنها شيئاً!

مشروع الأكشاك

منذ فترةٍ قريبة أقام المجلس عدّة أكشاك جانب مبنى الحاز، وكان مقرراً ترحيل سوق الخضار وأصحاب البسطات من جانب جامع التوبة، ومن شارع الوادي إليها، ومنذ عدّة أشهر قبض مجلس المدينة مبالغ من المواطنين وقطع ايصالات بها للمستثمرين وأصحاب البسطات. ولم يتم الترحيل ولم يُحرك أحدٌ ساكناً؟

هذه المشاريع التي نُفّذت وجرى التراجع عنها، هل هي نتيجة سوء تخطيط وتخبط مجلس المدينة، فإذا كانت كذلك، لماذا لم تتم محاسبة المسؤولين عن ذلك؟

أم هي نتيجة فساد، لمصلحة المسؤولين الفاسدين والمتعهدين المنفذين، وخاصةً أن مبالغ كبيرة صُرفت من أجل تنفيذها، وأنّ مجلس المدينة قبض المبالغ اللازمة من المواطنين، واستثمار هذه المشاريع يعود بالنفع على مجلس المدينة، وللمواطنين المستثمرين، وتُخدّم المواطنين من أهالي دير الزور..

فمن وراء عدم استثمارها، ولمصلحة من ما يحدث، ولماذا لم تتم محاسبة ومساءلة لمجلس مدينة دير الزور؟

«بلاها بلا وفيها بلا»!

تعتبر فاتورة الأدوية الشهرية لبعض المرضى من المواطنين الذين يعانون من الأمراض المزمنة بمثابة الكارثة الشهرية المحققة، فهي الشر الذي لا بد منه مطلع كل شهر، وإلّا فعلى الصحة السلام، والرحمة على إمكانية البقاء على قيد الحياة.

■ سمير علي

التحدي الأكبر بالنسبة لهؤلاء، هو: إمكانية توفير قيمة هذه الفاتورة الشهرية بالتوازي مع إمكانية توفير قيمة بقية الضرورات الحياتية اليومية لهم ولأسرهم، وهو على الأغلب تحدٍّ خاسرٍ يتم دفع ضريبته إما على حساب المزيد من التقشف على مستوى الاحتياجات والضرورات اليومية، أو على حساب المخاطرة بالصحة والسلامة الشخصية، وذلك تماشياً مع واقع الدخول الشهرية الهزيلة.

الفوضى والحلقة الأضعف

شهدت أسعار الأدوية خلال السنين الماضية الكثير من الارتفاعات المتتالية بذرائع مختلفة، اعتباراً من تباينات سعر الصرف، مروراً بالعقوبات الاقتصادية، وليس انتهاءً بعمليات تصحيح الأسعار، محاباة لأصحاب المعامل الدوائية والمستوردين وأصحاب المستودعات الطبية، بالإضافة إلى ما شهدته السوق الدوائية من حالات احتكار وفقدان الكثير من الأصناف والزمر منها، ناهيك عن تراجع نوعيتها ومواصفاتها، وصولاً إلى وجود الكثير منها بالتداول خارج حدود الرقابة والمتابعة، ناحية المواصفة والجودة والمصدر كما ناحية السعر، يضاف إلى ذلك كله تسجيل حالات رفع السعر الفوضوية من قبل بعض مستودعات الأدوية والصيادلة اعتباطاً واستغلالاً للمرضى، في ظل تراجع الواقع الدوائي والصحي عموماً، خاصة وأن الكثير من المرضى استنكفوا عن معاودة عيادات الأطباء بسبب ارتفاع أجور المعاينة لديهم، ما أتاح للصيادلة فرصة أكبر على مستوى توصيف الحالة المرضية ووصف العلاج المناسب لها مما يتوفر لديهم من أصناف دوائية، وبالسعر الذي يرتؤونه مناسباً لهم.

وقد سجلت بعض الأصناف والزمر ارتفاعاً بالأسعار، بلغ بعضها حد 500% خلال السنوات الماضية، وبعضها أكثر من ذلك بكثير بسبب فقده وعدم توفره إلا تهريباً.

هذا الأمر وضع المرضى بحال يرثى لها، سواء على المستوى الصحي أو على مستوى ما يتكبدوه من مبالغ كبيرة لقاء هذا الجزء من عمليات الاستشفاء المتمثل بالحصول على الدواء فقط.

أما الضريبة الأكبر جراء هذا الواقع المنفلت والفوضى السعرية، فقد كانت من نصيب من يعانون من الأمراض المزمنة «السكر- الضغط الشرياني- هشاشة العظام وغيرها» والذين يعانون من الأمراض الخطيرة الأخرى المهددة للحياة أيضاً «السرطان- الأمراض المناعية- القصور الكلوي وغيرها»، فهؤلاء تبدأ فاتورتهم الشهرية بمبلغ 15 ألف ليرة، وقد تتجاوز الـ 100 ألف ليرة، بحسب طبيعة المرض.

أما الحلقة الأضعف من كل هؤلاء المرضى، فقد كانوا كبار السن من المتقاعدين، خاصة وأن هؤلاء بالمطلق يعتبرون خارج المظلة التأمينية، على الرغم أنهم أفنوا عمرهم بالخدمة العامة من خلال عملهم ووظيفتهم، وأصبحوا متقاعدين بأجر شهري يكاد لا يكفي فاتورة الدواء الشهري الضروري لبقائهم على قيد الحياة، والأسوأ وضعاً من هؤلاء هم كبار السن ممن لا دخل شهرياً لديهم، وهم الأكثرية المطلقة من المرضى بأمراض مزمنة وخطيرة، مع عدم إغفال المرضى من أطفال ونساء لا معيل لهم أيضاً، وهؤلاء أصبحوا شريحة لا يستهان بها خلال السنوات الماضية من الحرب والأزمة، كأحد تداعياتها.

واقعٌ مزرٍ على أعين الرسميين

هذا هو الواقع المزري على جانب واحد فقط من الشأن الصحي بجوانبه المختلفة الكثيرة الأخرى، بغض النظر عما يتم الحديث به على المستوى الرسمي من تبريرات لا تقدم ولا تؤخر على المرضى، وخاصة المفقرين منهم، متقاعدين أو بدون أجر أو معيل.

فهؤلاء أصبحت فاتورة العلاج الشهرية لأمراضهم بمثابة البلاء على حساب متطلبات معيشتهم الضرورية الأخرى، كما أن إهمالها وعدم تأمينها هي بلاء أكبر على مستوى صحتهم وبقائهم أحياءً، في معادلة حياتية لا يسجل فيها مجاهيل، بل المزيد من التجاهل والإهمال والاستغلال بحقهم.

لقد صرح معاون وزير الصحة مطلع شهر آب الماضي عبر إحدى وسائل الإعلام: «إن أسعار الأدوية لا تزال الأرخص مقارنة مع دول الجوار، وهي لا تتجاوز عُشر الأسعار العالمية للأصناف المتماثلة»، مضيفاً أن: «أصحاب معامل الأدوية يشكون باستمرار من عدم تناسب الأسعار مع الكلف والصيادلة يطالبون بنسب ربح على اعتبار أنها بقيت ثابتة»، وحول تباين أسعار الأدوية بين صيدلية وأخرى قال: «هذه الفوضى ستنتهي قريباً مع تسوية الأسعار حيث سيلتزم الجميع»، وهو ما لم يثبت حتى الآن.

سِهام الإدانة

الملفت برغم كل الصخب عن التكاليف والحرب والأزمة والعقوبات، أنه وعلى هامش هذا الواقع المزري والاستغلالي، تزايدت أعداد الصيدليات ومستودعات الأدوية، كما تم الإعلان عن منح التراخيص للمزيد من معامل الأدوية، ما يعني ويؤكد على أن هذه المأساة الدوائية التي يعيشها فقراء الحال على مستوى صحتهم ومعاشهم وبقائهم أحياءً لم تكن إلّا فرصة لاستقطاب المزيد من المستثمرين بهذه المأساة، على أعين الرسميين وبمباركة منهم.

فهل قليل على هؤلاء المرضى، وخاصة المفقرين منهم، بعد كل ذلك أن يوجهوا حراب إدانتهم بوجه مستغليهم، كما بوجه الحكومة والرسميين، الذين لم يروا في مرضهم إلّا فرصة للاستغلال والمزاودة؟

مكدوس ووجع راس

لم تنس أم أحمد موعد موسم مونة المكدوس، الذي آن أوانه في هذه الفترة من العام، برغم أنها لم تقم بالتمّون بهذه المادة الغذائية المحببة بالنسبة لها ولأفراد عائلتها، منذ عدة أعوام بسبب ارتفاع سعر مكوناتها، وكل عام تعاود حساباتها عسى ولعل تستطيع أن تقوم بهذه المهمة، لكن على ما يبدو أن هذا العام لن يكون بأحسن مما سبقه.

■ مراسل قاسيون

مع اقتراب موعد التمّون بدأت أسعار مكونات هذه المادة الغذائية بالارتفاع، حيث وصل سعر كيلو الباذنجان إلى 200 ليرة، وكيلو الفليفلة الحمراء إلى 250 ليرة، وكيلو الجوز يتراوح بين 5000- 7000 ليرة، وكيلو الزيت البلدي بحدود 2000 ليرة، أما النباتي فهو بحدود 800 ليرة، وهي المكونات الرئيسة لصناعة مونة المكدوس.

بالحسابات السريعة لأم أحمد قالت: إن مونة المكدوس التي تحتاجها لأسرتها بالحدود الدنيا قد تكلفها بحدود 25000 ليرة، وذلك لكمية 20 كغ باذنجان، وبحال قررت التوفير بكمية الجوز أو استبداله بالفستق فإن التكلفة تصبح بحدود 22000 ليرة، أي: أن تكلفة كل كيلو تتجاوز الـ 1000 ليرة، والمكدوسة الواحدة أكثر من 100 ليرة، وبحسابات الربح والخسارة في الوجبة الواحدة تبين معها بأن هذه المونة يجب التخلي عنها بشكل نهائي من الآن فصاعداً، خاتمة حديثها الحسابي بعبارة: «بلا مكدوس وبلا وجعة هالراس».

هذه هي حال الواقع الاستهلاكي الأسري على المستوى الغذائي الذي يتم تقليص مكوناته ومفرداته عاماً بعد آخر، وشهراً تلو الشهر ويوماً بيوم، وذلك نتيجة استمرار تدهور الواقع المعيشي المرتبط بشكل أساسي بمعدلات الأجور الشهرية المنخفضة والثابتة، مقابل معدلات الأسعار المنفلتة من عقالها والماضية نحو الارتفاع بشكل مستمر، على مرأى ومسمع أولي الأمر من الحكومة وبمباركة منهم.

وبعد ذلك كله، هناك من يأكل ما لذّ وطاب معتقداً أنه متاح لغيره، باعتبار لا يوجد فقر وجوع، بينما واقع الحال يقول: إن هناك أسراً أصبحت تعيش على الخبز والزيت والزعتر فقط، إن أتيح لها ترف الزيت أصلاً!

أطفال معاقون طيَّ النسيان..

اليونيسيف: «سبع سنوات من الحرب لم تكسر عزيمة أطفال سورية»

أعد مكتب «اليونيسف» الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقريراً في شهر آذار 2018 بعنوان: «سبع سنوات من الحرب في سورية.. الأطفال ذوو الإعاقات- مستقبل أكثر تمكيناً.. أضرار الحرب في سورية التي لا يمكن إصلاحها مقابل عزيمة الأطفال التي لا تتزعزع»، وقد تم توفيره عبر موقع منظمة «اليونيسيف» بتاريخ 2018/9/26.

■ عادل ابراهيم

وقد خُتم التقرير بنداء من أجل الأطفال ورد فيه: «الأطفال ذوو الإعاقة المتأثرون بالنزاع في سورية هم الأكثر هشاشة من بين الفئات الهشة، وتتطلب ظروفهم العلاج والخدمات المتخصصة. تختلف احتياجاتهم كأطفال عن احتياجات البالغين بما أن أجسادهم وقدراتهم تتغير، فالعناية بهم يجب أن تتغير أيضاً».

الأطفال ذوو الإعاقة هم الأكثر هشاشة

التقرير توقف عند أعداد الإصابات التي تم رصدها بين الأطفال، وقد ورد فيه: «لقد أصيب أكثر من 360 طفلاً بجروح في عام 2017، بعضهم أصيب بضرر لا يمكن إصلاحه وبإعاقات لمدى الحياة، هذا العدد هو ما تمكنت الأمم المتحدة من التحقق منه ومن المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى بكثير». كما رصد التقرير حال الصعوبات في الحصول على الخدمات للمعاقين من الأطفال في ظل الهشاشة التي يعاني منها السوريون عموماً، حيث ورد في التقرير: «من بين الفئات الهشة فإن الأطفال ذوي الإعاقة هم الأكثر هشاشة، في حالات الطوارئ تصبح حاجات هؤلاء الأطفال عرضة لخطر النسيان مع استمرار الحرب.. تزداد هذه الحالة الهشة سواء عند وفاة أولياء الأمور أو تفرق الشمل. مع ما للحرب من آثار على النسيج الاجتماعي تزداد مخاطر تعرّض الأطفال ذوي الإعاقة للعنف والوصم بالعار، ويواجه هؤلاء الأطفال صعوبات في الحصول على الخدمات الأساسية بما فيها الصحة والتعليم، وغالباً ما تفتقر عائلاتهم إلى الوسائل أو القدرة على تزويدهم بالرعاية المتخصصة، أو المعدات التي يحتاجون إليها.. علاوة على ذلك فإن وضع الخدمات الشاملة للأطفال المعوّقين في البلدان المضيفة للاجئين هي في حدها الأدنى».

1,5 مليون شخص يعيشون مع إعاقات دائمة

أورد التقرير بعض الأرقام الصادمة، سواء على مستوى أعداد المعاقين من الأطفال، أو أعداد المعرضين لمخاطر الألغام الأرضية غير المتفجرة، وقد ورد في التقرير: «يقدر عدد الأطفال المعرضين لمخاطر المتفجرات والتي تشمل الألغام الأرضية والذخائر غير المتفجرة المصنعة بشكل مرتجل داخل سورية إلى 3,3 مليون طفل، هناك الآن أكثر من 1,5 مليون شخص يعيشون مع إعاقات دائمة لأسباب تتعلق بالحرب، منهم 86 ألف شخص أدّت إصابتهم إلى بتر أعضائهم، هذا وقد أدى عدم الحصول على الرعاية الطبية والنفسية المناسبة إلى إطالة زمن الإصابات المعيقة بين الأطفال أو تدهور وضعها ما تقدر نسبته بـ 80% من إصابات اللاجئين السوريين في لبنان والأردن ثبت أنها حدثت كنتيجة مباشرة للحرب».

هناك الآن أكثر من 1,5 مليون شخص يعيشون مع إعاقات دائمة لأسباب تتعلق بالحرب منهم 86 ألف شخص أدت إصابتهم إلى بتر أعضائهم

موارد شحيحة وظواهر سلبية

ورد في التقرير حول واقع الخدمات والعبء الكبير على العائلات التي لديها أطفال معوقون ما يلي: «نزح ما يقرب من 5,5 مليون طفل داخل سورية أو إلى بلدان مجاورة، وتستضيف البلدان المجاورة والتي تعاني بحد ذاتها الهشاشة بسبب عدم الاستقرار والركود الاقتصادي أكثر من 90% من مجموع اللاجئين القادمين من سورية. أضاف تدفق اللاجئين ضغوطاً هائلة على مواقع تقديم الخدمات مما يشكل تحدياً أمام حصول اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة على الخدمات الأساسية، أما العائلات التي لديها أطفال معوقون فإن العبء بالنسبة لها يكون مضاعفاً».

كما رصد التقرير بعض الظواهر السلبية المرتبطة باستنزاف موارد السوريين، حيث ورد فيه: «أدت سبع سنوات الحرب إلى استنفاذ واستنزاف موارد العائلات داخل سورية وفي البلدان المجاورة، ووصلت شُحة هذه الموارد إلى وضع خطير يدفع العائلات لأن تتخذ تدابير قصوى لمجرد البقاء على قيد الحياة، شهدت ظواهر مثل: زواج الأطفال وتجنيد الأطفال وعمالة الأطفال ارتفاعاً ملحوظاً».

عزيمة وطموح بلا الحدود

لم يغفل التقرير عزيمة الأطفال السوريين من أجل استعادة طفولتهم وكرامتهم وأحلامهم، حيث ورد فيه ما يلي: «الأضرار المدمرة التي خلفتها سبع سنوات من الحرب لم تكسر عزيمة أطفال سورية. رغم المعاناة بسبب الإصابات والإعاقة لمدى الحياة، التشريد فإن طموحهم لا يعرف الحدود. عندما يتم توفير الدعم الذي يحتاجه هؤلاء الأطفال وعائلاتهم، فإننا نجدهم قد تغلبوا على إعاقاتهم في سبيل تحقيق أهدافهم. حقق الأطفال في خضم فظائع هذه الحرب ما هو فوق العادي لاستعادة بعضٍ من طفولتهم وكرامتهم وأحلامهم».

اليونيسيف تطالب

«اليونيسيف» التي عززت تقريرها بشهادات مسجلة من قبل بعض الأطفال السوريين الذين أصيبوا بإعاقات بنتيجة الحرب، راصدة واقع محنتهم وأوضاعهم وآمالهم وعزيمتهم وطموحهم، ختمت تقريرها بمطالبة «أطراف النزاع والمجتمع الدولي» باتخاذ بعض الإجراءات من أجل الأطفال، يمكن تلخيصها بالتالي:

تقديم الدعم المنقذ للحياة وخدمات إعادة التأهيل طويلة الأجل للأطفال السوريين، داخلاً وخارجاً.

تحسين الحصول على الخدمات الأساسية الشاملة، بما في ذلك الصحة والتغذية والتعليم وحماية الطفل.

تعزيز قدرة العائلات على مواجهة تبعات الحرب، فالمساعدة المالية للعائلات هي أمر حاسم لدعم الأطفال ذوو الإعاقة.

توفير التمويل المرن وغير المقيد ولعدة سنوات لتلبية احتياجات الأطفال، بمن فيهم ذوي الإعاقة وعائلاتهم.

دعم جهود الإعمار والتعافي من خلال إعطاء الأولوية لاحتياجات الأطفال، بمن فيهم الأطفال ذوي الإعاقة، فهناك ما هو أبعد من البناء والحجر.

وضع حد للانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال، بما في ذلك القتل والتشويه والتجنيد.

إنهاء الحرب من خلال حلّ سياسي.

يفترض أن تكون الفترة الحالية من العام، هي نهاية موسم جني القطن، هذا الموسم الذي أصبح يزرع في جزر معزولة، وكميات قليلة، بعد أن كان الموسم الثاني من حيث الأهمية في سورية، بعد القمح.

مزارعو الرقة:

لم ييأسوا بعد من القطن

لا تزال أرياف الرقة والحسكة تنتج القطن بكميات قليلة، بينما طويت صفحة إنتاجه في حلب ودير الزور، وبقي القليل في الغاب وحماة. قاسيون ترصد أوضاع زراعة القطن في أرياف الرقة التي كانت تنتج ربع القطن السوري في عام 2011.

■ قاسيون

إنتاج 133 ألف طن وتراجع 40% في الغلة

زرع مزارعو الرقة في العام الحالي مساحة تقارب 45 ألف هكتار من أراضيهم بالقطن، وهذه المساحة تشكل نسبة 88% من المساحات التي كانوا يزرعونها وسطياً في الأعوام الماضية، والمقاربة لـ 50 ألف هكتار.

بينما كانت المحافظة تزرع في 2011 حوالي: 134 ألف هكتار وفق أرقام المجموعة الإحصائية الزراعية السورية.

المساحة المزروعة في العام الحالي أنتجت 133 ألف طن، وهي كمية قليلة بالقياس إلى المساحة والغلة في الأعوام الماضية. حيث يقول المزارعون: أن إنتاج الرقة في العام الماضي قارب 240 ألف طن، لمساحات تقارب 50 ألف هكتار.

أما الأرقام الحكومية في عام 2016 فتشير إلى أن مجمل الإنتاج السوري من القطن، قد قارب 40 ألف طن، وإنتاج الرقة 25 ألف طن. وهو ما يعني إما أنّ الإنتاج في الرقة قد تضاعف بين عامي 2016 و2017، وهو ممكن بسبب التغير الكبير في الظروف الأمنية للمنطقة. أو يشير إلى نقص في الأرقام الحكومية حول تقديرات الإنتاج الحالية في المحافظة.

يشير المزارعون إلى أن الغلة قد تراجعت بنسبة كبيرة قد تقارب: 40% بين الموسم الماضي والحالي. فبينما قاربت في الدونم حوالي: 480 كغ في 2017. فإنها قد تراجعت في الموسم الحالي إلى 290 كغ، بناء على إنتاج 133 ألف طن ومساحة 45 ألف هكتار.

بينما كانت الغلة الوسطية في الرقة في عام 2011 تقارب 620 كغ في الدونم، أي: أن المحصول في العام الحالي قد خسر أكثر من نصف إنتاجيته، بالمقارنة بمستويات ما قبل الأزمة، وهو مؤشر على مستوى تداعي الظروف الإنتاجية، والبيئية عموماً.

الدونم قد يربح 8 آلاف ليرة أو يخسر 11 ألفاً

أدى هذا التراجع الكبير في الغلة إلى خسارات لدى المزارعين، وعائدية في الدونم لا تذكر. حيث يشير المزارعون إلى أن منطقتي الزراعة الأساسيتين في المحافظة تعانيان من صعوبات في الإنتاج. ففي مناطق شمال الرقة مثل: «حمام التركمان، سلوك، تل أبيض» والتي تعتمد في ري محصول القطن على الآبار الإرتوازية، فإن وسطي إنتاج الدونم لم يتعدَّ 250 كغ. وبتكاليف للدونم قاربت 260 ليرة للكغ ما بين عمليات ومستلزمات: «الأسمدة، والبذار، والمحروقات، والفلاحة، المكافحة، والسقاية، والقطاف والنقل، والتفريد، والشلول، وغيرها». وبمقابل سعر وسطي 255 ليرة للكغ ما بين 240–270 ليرة. ما يعني أن الخسارة هي المرجحة في زراعة الدونم، وقد تبلغ 11 ألف ليرة في الدونم.

أما في الأراضي المستصلحة التي تروى من مياه النهر والبحيرة وتحديداً الواقعة على سرير النهر، فظروف الإنتاج متشابهة، والتكاليف يمكن أن تخفض منها حوالي 8 آلاف ليرة كلفة المحروقات المستخدمة للري في الآبار في المناطق الأخرى، ما قد يسمح للمزارعين بعوائد تقارب هذا الحد. ولكن في المقابل فإن مناطق سرير النهر، قد عانت بحدة من مرض دودة اللوز الشوكية ما أثرّ على الإنتاج.

المحصول في العام الحالي قد خسر أكثر من نصف إنتاجيته بالمقارنة بمستويات ما قبل الأزمة

أسبابٌ لتراجع الغلة في 2018

يلخص المزارعون في الرقة مجمل الظروف التي تؤثر على إنتاجية محصولهم، ويمكن أن نجملها بالنقاط التالية:

أسعار الأسمدة مرتفعة إلى حد كبير، ما يجعل المزارعين عموماً يقللون من استخدامها، مما يؤثر على الإنتاجية.

المبيدات وأدوية الوقاية مصدرها تركي، ومعظمها فاسد، وبمواصفات غير نظامية، وهي غير فعالة أو ضارة بالمحصول.

البذار كذلك الأمر مهربة من تركيا، وبعض أصنافها سيء جداً، بينما لا تتوفر البذار الحكومية التي كانت معتمدة سابقاً، وتحديداً صنف «رقة 5».

مجمل ظروف الإنتاج والمستلزمات تؤثر على قدرة المحصول على مقاومة المتغيرات البيئية، التي كان لها تأثير هام في الموسم الحالي: فعملياً زرع المزارعون القطن في وقت متأخر ما بين شهري نيسان، وأيار، بينما الزراعة يفترض أن تكون بين آذار ونيسان، وذلك لتأخير هطول الأمطار. وبالمقابل فإن الهطولات المطرية التي حصلت في نيسان، دفعت بعض المزارعين إلى إعادة زراعة بعض المناطق. كما أن مستويات ارتفاع درجات الحرارة العالية في تموز وآب ووصولها إلى 45 درجة كان له تأثير سلبي على المحصول. يضاف إلى هذا أخيراً: قلة المياه الواردة من البحيرة للأراضي على سرير النهر، ما يجعل الرّي غير منتظم، وتطول مدة ريّ المحاصيل لأكثر من 15 يوماً.

القطن يصل تركيا وبيلاروسيا بـ 1,23 دولاراً!

يجمع التجار محصول القطن السوري المتبقي، وقد وصل للحكومة في الموسم الماضي 1500 طن منه فقط، بينما كانت تقديرات الإنتاج تقارب 66 ألف طن. بيانات التجارة تشير إلى أن القطن الخام يصدر بكمية قاربت في 2017: 15 ألف طن، وهذه تصل إلى تركيا، وإلى بيلاروسيا، بوسطي سعر للكغ المصدّر: 1,23 دولاراً، وحوالي 550 ليرة للكغ، أي بربح يقارب نسبة 100% من السعر الوسطي المقدم للمزارع.

وبينما تستمر فوضى زراعة المحاصيل الإستراتيجية، فإن مرابح هامة تصل لجامعي هذه المحاصيل، ومهربيها أو مصدريها النظاميين. ولكن هذه الحالة تتم على حساب إمكانية استمرار هذه الزراعات، فإذا كان المزارعون في الرقة يستمرون بمحاولة الحفاظ على إنتاجهم، فإن المحصول الذي تتدهور مؤشرات إنتاجيته وعائده لن يستمر، أو يتوسع إلّا بعملية انتشال...

النفط والغاز السوري في منتصف 2018

شهد قطاع النفط والغاز في سورية تغييرات عدّة طوال سنوات الأزمة من حيث انخفاض وزيادة الإنتاج اليومي، وجاهزية الحقول والمحطات. قاسيون ترصد هذه التغيرات بين عامي 2010 وصولاً إلى النصف الأول لـ 2018، بناء على الأرقام الجديدة الصادرة عن تقرير للشركة السورية للنفط.

50 ألف برميل نفط يومياً

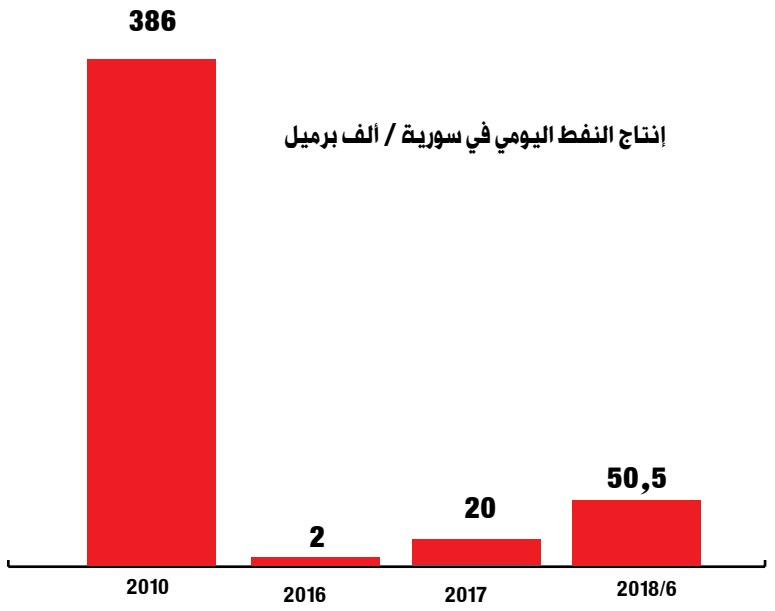

بلغ إنتاج سورية اليومي للنفط عام 2010: 386 ألف برميل، بينما انخفض الإنتاج خلال سنوات الأزمة ليصل إلى 2000 برميل فقط خلال عام 2016.

وفي عام 2017 بعد أن تمت استعادة منافذ طاقة هامة كانت مسلوبة خلال سنوات الأزمة، واستعاد إنتاج النفط والغاز نموّه، وتوقف التدهور، تضاعف الإنتاج اليومي عن العام الذي سبقه بنسبة 1000%، حيث تم إنتاج 20 ألف برميل نفط يومياً حسب تصريح وزير النفط السوري.

وخلال النصف الأول لعام 2018: ارتفع الإنتاج إلى 50,5 ألف برميل يومياً.

%152

ازداد إنتاج النفط خلال النصف الأول من العام الحالي بنسبة 125% ومقدار زيادة 30,5 ألف برميل نفط يومياً. وهو أعلى من توقعات الوزارة للزيادة في وسطي الإنتاج اليومي في العام الحالي

%87

لا يزال إنتاج النفط السوري خلال عام 2018 أقل من مستويات عام 2010 بمقدار 87%، وحوالي 355 ألف برميل يومياً.

9,6 مليون متر مكعب غاز يومياً

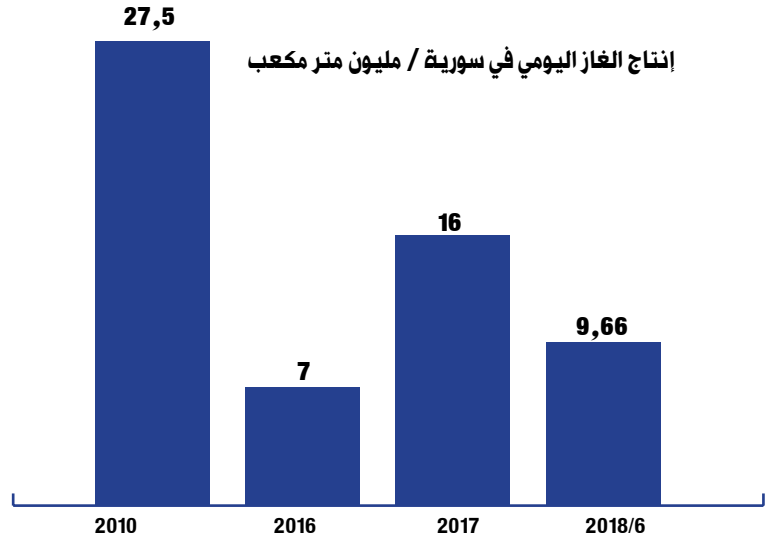

-%40

تراجع إنتاج الغاز السوري التابع للشركة السورية للنفط بنسبة 40% ومقدار تراجع 6,4 مليون متر مكعب يومياً بين نهاية 2017 ومنتصف العام الحالي، أقل من توقعات الوزارة للإنتاج الوسطي اليومي في العام الحالي.

-%65

تراجع إنتاج الغاز السوري بين عامي 2010 و2018 بمقدار 65% وحوالي 18 مليون متر مكعب يومياً أقل من مستويات إنتاج 2010.

بلغ إنتاج الغاز اليومي في سورية عام 2010: 27,5 مليون متر مكعب وانخفض الإنتاج خلال سنوات الأزمة ليصل إلى 7 مليون متر مكعب في عام 2016 أي: بنسبة 74,5% عن 2010، وفي عام 2017 ارتفع مستوى الإنتاج بنسبة هامة واصلاً إلى 16 مليون متر مكعب. أما في النصف الأول للعام 2018 فقد انخفض الإنتاج اليومي الوسطي من الغاز إلى 9,66 مليون متر مكعب، بينما كانت تصريحات الوزارة قد أكدت بأن إنتاج الغاز سيزداد في عام 2018، ليصل إلى 19 مليون متر مكعب. فلماذا عادت كميات الغاز للانخفاض؟! بينما كانت الوزارة قد أكدت أن معمل غاز جنوب المنطقة الوسطى قد ارتفع إنتاجه من 7,3 إلى 10 مليون متر مكعب في اليوم، وهو أعلى من الوسطي اليومي الذي تقدره الشركة السورية للنفط لكامل الإنتاج الوسطي اليومي من الغاز حالياً.

انخفض الإنتاج اليومي الوسطي من الغاز إلى 9,66 مليون متر مكعب بينما كانت تصريحات الوزارة قد أكدت بأن إنتاج الغاز سيزداد في عام 2018

1,2 مليار ليرة دعم يومي!

تؤكد الحكومة مراراً بأن الدعم اليومي المقدم للمحروقات 1,2 مليار ليرة يومياً وحوالي 300–400 مليار ليرة سنوياً، وهو رقم مبني على تسعير النفط والغاز المحلي بالسعر العالمي، بينما الكلف الفعلية في مجمل الصناعة الإستخراجية لا تتجاوز 10% من المبيعات في عام 2016.

نسبة الكلف من إجمالي مبيعات الصناعة الاستخراجية السورية 2016- مليار ليرة

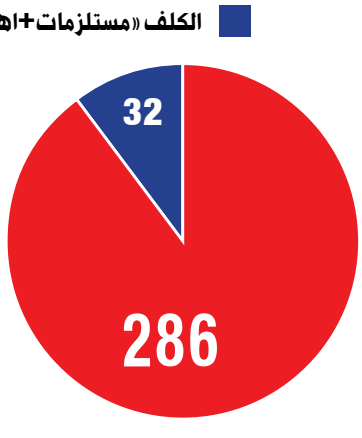

ازداد إنتاج النفط السوري المنتج تحت سيطرة الدولة بمستويات هامة بعد تحرير مساحات واسعة من المناطق في عام 2016، ولكن الإنتاج بطبيعة الحال لا زال بعيداً عن مستويات عام 2010. أما الغاز ورغم توسع إنتاجه أيضاً في عام 2017، والوعود بارتفاعه إلى 19 مليون متر مكعب في نهاية 2018، واستعادة نسبة 70% من مستويات إنتاج ما قبل الازمة، إلا أن مؤشرات منتصف العام الحالي لا تؤكد ذلك، حيث إن تراجع الإنتاج لا يرتبط بأحداث أمنية، أكثر مما يرتبط بظروف الاستثمار والتشغيل، رغم أن الوزارة تؤكد أنها استثمرت في النصف الأول من العام الحالي نصف مخصصاتها الاستثمارية تقريباً، أي لا يوجد تقصير في تنفيذ الخطة الاستثمارية. والإجابة برسم الوزارة.

الجولة الثالثة من الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين قد بدأت، وانتقلت هذه المرة إلى مواضع حساسة. فبعد أن فرض ترامب بتاريخ 24 أيلول تعرفات جمركية على البضائع الموردة إلى الصين بمقدار 200 مليار دولار، ردت الصين بتعرفات جمركية بقيمة 60 مليار دولار، ولكنها أغلقت أفقاً أمام قطاع الطاقة الأمريكي.

الحرب التجارية: مفتاح الطاقة لدى الصين

أعلنت الصين إيقافها لشحنات النفط الأمريكية بشكل كامل، وفرضت تعرفة جمركية على واردات الغاز المسال الأمريكي بنسبة 10%، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 25% لاحقاً. الأمر الذي يعني أن صادرات الغاز والنفط الأمريكية الواعدة سدّت أمامها الأفق الأهم المتمثل بالمستورد الصيني الأكبر عالمياً.

■ ليلى نصر

ازدادت علاقات تصدير منتجات الطاقة الأمريكية إلى الصين خلال العامين الأخيرين بنسب كبيرة، بعد أن وسعت الولايات المتحدة من صادراتها بمستويات كبرى وتحديداً في الغاز، ووسعت الصين مستورداتها من الطاقة لتصبح المستهلك الأكبر عالمياً.

المستورد الأكبر والمنتج الأكبر متخاصمان

الصين هي المستورد العالمي الأول للنفط الخام بنسبة 17% من السوق العالمية، ولكنها أيضاً تحولت إلى المستورد الثاني عالمياً للغاز الطبيعي، بعد اليابان، مزيحة كوريا الجنوبية عن هذا الموقع.

وبالمقابل فإن الولايات المتحدة، هي المنتج العالمي الأكبر في قطاع النفط، منذ عام 2013 حيث سبقت روسيا إلى هذا الموقع. وقد رفعت صادراتها من النفط الخام 24 ضعفاً خلال سبع سنوات، لتصل إلى 1،1 مليون برميل مصدر في عام 2017. إن توقف صادرات الخام النفطية الأمريكية إلى الصين، يعني خسارة هذه الصادرات لنسبة 20% من سوقها، ولقيم تقارب 11 مليار دولار سنوياً.

الولايات المتحدة هي المنتج الأكبر أيضاً للغاز الطبيعي، وهو إنتاج متسارع النمو بمستوى قياسي: حيث ضاعفت أمريكا كميات إنتاجه بنسبة 40% بين عامي 2005–2015.

ودخلت سوق التصدير من أوسع أبوابه، لترتفع الصادرات الأمريكية للغاز المسال بمستويات قياسية خلال فترة قياسية: لتضاعفها 25 ضعفاً خلال عامين! «بيانات eia».

ارتبطت هذه الزيادة التصديرية، بعمليات استثمارية كبرى في سوق الغاز، مبنية على ارتفاع الطلب المتوقع في آسيا عموماً، وفي الصين خصوصاً. تلك التي تجري عملية انتقال سريعة في طبيعة استهلاكها للطاقة، لتتخلص من الفحم، وتتجه إلى الغاز، لأغراض بيئية موضوعة في الخطة الخمسية الأخيرة الصينية.

فبينما لم تكن الولايات المتحدة تصدر للصين أي غاز مسال في عام 2015، فإنها قد زادت صادراتها لها بنسبة 600%، وأصبحت الصين المستورد الثاني، من الولايات المتحدة بعد المكسيك.

بدائل الصين في آسيا الكبرى

في عام 2018 بدأت التعرفات الجمركية الجديدة، بتخفيض شحنات الغاز المسال، بل وتهدد عمليات توسيع الإنتاج الأمريكية، التي كانت ترتبط بالاستثمارات الصينية في القطاع الأمريكي. حيث يبدو أن الصين ستستثمر في الغاز المسال في موضع آخر، والولايات المتحدة ستكون مضطرة للبحث عن جهة أخرى تستورد هذه الزيادة الكبيرة في إنتاجها للغاز المسال، الذي تنوي الولايات المتحدة أن ترفعه بمستويات إضافية قياسية.

الحرب التجارية ستضر قطاع الطاقة بين البلدين بشكل واسع، ولكنها تشكل خطراً أكبر على الولايات المتحدة، من الصين. فالصين التي ألغت واردات النفط الخام تعتمد على مشاريع التوسع في المصادر البديلة، من آسيا تحديداً. وكذلك الأمر في الغاز رغم أنه يأخذ وقتاً أكبر.

حيث إن أكبر المستفيدين من تراجع الدور الأمريكي سيكون منتجي آسيا، وتحديداً روسيا وإيران، والمصدرين الكبار على المستوى العالمي أي قطر وأستراليا.

روسيا ستوصل أنبوب غاز سيبيريا لمد الصين بالغاز الطبيعي في شهر 11 من العام القادم، وسيؤمن 38 مليار متر مكعب سنوياً، وهو ما يعني نسبة 40% من حاجات استيراد الصين في عام 2017. ولكن المصادر الأخرى المتوقعة، هي من إيران التي قد تكون أكبر المستفيدين، وتحديداً بعد أن حصلت شركة cnpc الصينية النفطية على استثمار حقل جنوب فارس الإيراني، بعد خروج شركة توتال الفرنسية إثر العقوبات الأمريكية. وهذا الحقل، هو واحد من أكبر حقول الغاز العالمية، وإيران عموماً تمتلك أكبر احتياطي غاز مؤكد وغير مستثمر بعد، ومن الممكن أن تتحول سريعاً بالاستثمار الصيني إلى مصاف المنتجين الكبار.

يضاف إلى هذا وذاك الغاز من تركمانستان عبر انضمام الصين إلى مشروع خط أنابيب يعرف باسم tapi ويضم تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، ليدخل خط الأنابيب هذا ضمن مشروع الحزام والطريق. بالإضافة إلى إمكانات توسيع العقود الموجودة حالياً للتوريد من قطر وأستراليا.

زادت أميركا طاقتها التصديرية من الغاز على أساس الأسواق الواعدة في آسيا ولكنها بالحرب التجارية ستخسر الصين السوق الأهم عالمياً

ستخسر أمريكا الصين باعتبارها سوق الطاقة الأهم، وتتيح المساحة لغيرها للاستفادة من نمو استهلاك الصين للطاقة. حيث تشكل السوق الصينية المتوسعة، حافزاً لتوسيع الاستثمار الصيني في مشاريع الغاز في آسيا ورفع مستوى الربط بين دولها، ما يشكل رافعة لكل من روسيا ودول أوراسيا الأخرى، بالإضافة إلى إيران.

سيتبقى للولايات المتحدة سوقي اليابان وكوريا، وهي المرشحة لتراجع استهلاكها مع الاستثمار في الطاقة النووية في اليابان تحديداً. بالإضافة إلى السوق الأوروبية التي تنازع الولايات المتحدة لإبقائها ومنع تحولها إلى روسيا، حيث يشكل خط السيل الشمالي الروسي– الأوروبي، تهديداً للولايات المتحدة، إذ أنه سيوصل 110 مليار متر مكعب سنوياً إلى أوروبا، ما يعني نسبة 24% من الواردات الأوروبية العالمية.

الحرب التجارية الأمريكية على الصين، تقدم خدمة لسوق النفط والغاز الروسية، حيث أصبحت روسيا المصدر الأول للنفط الخام إلى الصين، وستؤمن 40% من واردات الصين من الغاز في عام 2019، و24% من حاجات أوروبا، بعد تطبيق أنبوبي سيبيريا، والسيل الشمالي.

الجامعيون نحو مزيد من الضغوط والفرز الطبقي

مرة جديدة يفاجأ طلاب الجامعات، ويستشعرون بالمزيد من عوامل الاستهداف لواقعهم ومستقبلهم، وهذه المرة من خلال الحديث عن نسب الدوام الملزمة، وما قد يترتب عليها من إمكانية الحرمان من التقدم للامتحانات.

■ مالك أحمد

فقد تناقل الطلاب الجامعيون تصريح نائب رئيس جامعة دمشق للشؤون الإدارية مطلع الشهر الحالي عبر إحدى الصحف المحلية، حيث قال: «الطلاب ملزمون بالحضور والدوام في الكليات فيما يخص المحاضرات النظرية بنسبة 80 بالمئة، وذلك محدد ضمن قانون تنظيم الجامعات، مضيفاً أنه يحق لأستاذ المقرر حرمان الطلاب من التقدم للامتحان».

عامل ضغط إضافي

مضمون التصريح أعلاه اعتبره بعض الطلاب عاملاً سلبياً على مستقبلهم، وخاصة طلاب الكليات النظرية، حيث لم يتم استثناؤم من مضمونه، بل شملهم ذلك المضمون.

فقد نُقل عن نائب رئيس جامعة دمشق أيضاً أنه قال: «لمجلس الكلية النظر بتخفيض النسبة وذلك حسب عدد الطلاب، ولا سيما وأن هناك كليات نظرية عدد الطلاب فيها كبير جداً، الأمر الذي يعيق إجراء أعمال تفقد في كل محاضرة درسية».

حيث فسر الطلاب ذلك على أنه عامل ضغط إضافي عليهم، فعلى الرغم من الاعتراف بأن عدد طلاب الكليات النظرية مرتفع ويشكل إعاقة لأعمال التفقد في المحاضرات، إلّا أن ذلك ارتبط بتخفيض النسبة الملزمة للحضور ولم يلغها، مع ما يترتب على ذلك من إمكانية الحرمان من التقدم لامتحانات بعض المواد بناء عليه، وذلك بحسب ما تم افتراضه من حق يمتلكه أستاذ المقرر.

المزيد من تعزيز الفرز الطبقي

عامل الضغط الجديد الذي استشعره الطلاب من خلال مضمون التصريح أعلاه، كان وقعه أسوأ بكثير على الطلاب غير المتفرغين للدراسة، والذين اضطرتهم الظروف الاقتصادية للعمل من أجل إعالة أنفسهم أو أسرهم، خاصة في ظل الواقع المعاشي المتردي والقاسي، وهذه الشريحة تمثل الغالبية من الطلاب وخاصة في الكليات النظرية، حيث من الممكن أن يتعرض هؤلاء للحرمان من التقدم للامتحانات وفقاً لنسب الدوام الملزمة التي يرتئيها مجلس كل كلية، والحق الممنوح لأستاذ المقرر بمقابلها من حيث فرض الحرمان على البعض ممن لا يحققون نسب الحضور المطلوبة، ما يعني المزيد من الفرز الطبقي بين الطلاب، والمزيد من المحاباة لشريحة الأغنياء على الفقراء منهم، بذريعة تنفيذ وتطبيق ما ينص عليه قانون تنظيم الجامعات، والنتيجة المتوقعة جراء تطبيق هذا المضمون هي: أن فقراء الحال من الطلاب سوف يتم استنزافهم واستنفاذهم تباعاً من إمكانية الاستمرار بالتعلم واستكمال المرحلة الجامعية وإنهائها وصولاً للتخرج.

فقراء الحال من الطلاب سوف يتم استنزافهم واستنفاذهم تباعاً من إمكانية الاستمرار بالتعلم واستكمال المرحلة الجامعية وإنهائها وصولاً للتخرج

البعض من هؤلاء الطلاب المفقرين عبروا صراحة عن تذمرهم من هذا الاستهداف الطبقي الذي يطالهم أولاً بأول، من خلال ما يصدر من تعليمات وقرارات وتوجيهات تدفع بهم خارج العملية التعليمية ونحو المزيد من الفقر والتهميش، بل والمزيد من تحطيم الآمال والطموحات المشروعة، خاصة وأنهم لا يختلفون عن غيرهم من الطلاب ذوي الحظوة من المرفهين، لا من حيث الإمكانات العلمية والمعرفية، ولا من حيث العزيمة والتصميم والإمكانات الذاتية، وجُل الاختلاف يتمثل بالظروف الاقتصادية التمييزية، بما لها وما عليها، وبما للحكومة نفسها من مسؤولية حيالها، وخاصة عبر سياساتها المحابية للأغنياء على حساب الفقراء في كل المجالات وبكل القطاعات، بما في ذلك التعليم في المرحلة الجامعية.

موسم السيول.. قبل أن «تقع الفاس بالراس»

بدأ موسم المطر لهذا العام، ومع بدئه ارتسمت من جديد معالم معاناة الأهالي المتوقعة في بعض المناطق، وخاصة المرتفعات السكنية في دمشق، التي أتت السيول عليها وبالاً في موسم الأمطار خلال العام الماضي.

■ نوار الدمشقي

من المرتفعات السكنية في أحياء وحارات ركن الدين، امتداداً إلى مرتفعات منطقة الصالحية والشيخ ابراهيم، ومرتفعات أحياء منطقة المهاجرين، وصولاً إلى المرتفعات السكنية في منطقة عش الورور، وليس انتهاءً بمرتفعات منطقة المزة 86، جميع البيوت في هذه المرتفعات معرضة لمخاطر السيول المتوقعة خلال موسم الأمطار لهذا العام، خاصة مع ما تم تسجيله بأول قطرات للغيث من سيول، على الرغم من الهامش الزمني الضيق الذي هطلت خلاله الأمطار يوم الجمعة نهاية الأسبوع الماضي.

«الله يبعت الخير» برغم الخوف!

الأهالي في هذه المناطق، وعلى الرغم من العبارة الدارجة «الله يبعت الخير» متخوفون من مغبات موسم الأمطار القادم، وما قد يحمله من أضرار في حال تشكل السيول الجارفة كما جرى العام الماضي، حيث تكبد هؤلاء الكثير من الأضرار، سواء على مستوى ما تعرضت له بيوتهم من غرق بالمياه محولة أثاثهم وفراشهم لحال يرثى لها، أو على مستوى تضرر البيوت نفسها، باعتبار غالبيتها غير مستوفية للشروط الهندسية الفنية، ناهيك عن وقوع بعضها على ما يسمى بخط الانهدام في هذه المرتفعات، أو تحته مباشرة، ما يؤهلها لتكون عرضة للتجريف لدرجة التهدم والانهيار بحال زيادة معدلات الأمطار، وتزايد حدة السيول وسرعتها، مع عدم إغفال ما تم تسجيله من إصابات بين الأهالي، وخاصة الأطفال، جراء السيول الجارفة كذلك الأمر، ناهيك عن جرف السيارات والمحلات وغيرها.

الخشية والخوف لم تقف عند حدود قاطني هذه المرتفعات فقط، بل شملت القاطنين في سفوحها أيضاً، باعتبار أن عمليات الجرف والتجريف بفعل السيول خلال العام الماضي أتت على بيوتهم بالمحصلة، حاملة معها المزيد من الأضرار على هذه البيوت، وربما كانت بدرجات أعلى من حيث النتيجة، سواء على الفرش والأثاث، أو على بنية هذه البيوت نفسها، لتشابهها في البنية الهندسية والفنية الهشة مع غيرها.

أين دور المحافظة والبلديات؟

مع عدم تسجيل أية إجراءات رسمية كفيلة بمنع أو بالحد من الأضرار الجسيمة المتوقعة في حال عاودت السيول فعلها الجارف في هذه المناطق، حيث اقتصر الدور على ترحيل بعض المخلفات فقط في العام الماضي، يتساءل قاطنوها عما يمكن أن تقوم به المحافظة والبلديات المسؤولة عن هذه المناطق على مستوى درء المخاطر المتوقعة قبل وقوعها هذا العام؟ عسى يتم الحدّ من الأضرار المحتومة قدر الإمكان، اعتباراً من إجراء عمليات الصيانة للريكارات وشبكات الصرف في هذه المناطق، مروراً بوضع وإنشاء بعض كواسر السيول لحرفها عن بعض المسارات التي قد تشكل خطراً على البيوت، وخاصة تلك القادمة من المرتفعات الجبلية، وليس انتهاءً بإمكانية تأمين وتمكين وتدعيم بعض البيوت الأكثر عرضة للتهدم والتجريف في هذه المرتفعات والسفوح جرّاء الأمطار الغزيرة والسيول.

فهل ستقوم المحافظة والبلديات ببعض من هذه المهام والإجراءات بالسرعة الكافية قبل أن «تقع الفاس بالراس»، أم أن القاطنين في هذه المناطق سيعيشون على أعصابهم خلال موسم الشتاء الذي قرع الأبواب؟

وجدتها

■ د. عروب المصري

نِصفُ الأرض بلا بشر

تتجاهل المقترحات لإزالة جميع البشر من نصف الأرض الأسباب الجذرية لأزمة التنوع الحيوي وتُقوّض النضال التدريجي من أجل العدالة الاجتماعية.

إن أزمة التنوع الحيوي اليوم أكثر خطورة من الانقراضات الجماعية في الماضي. إذ تتكشف اليوم وبسرعة كبرى، وتُنتج في الغالب عن عدد قليل من نوع واحد، وترافقهُ تغييرات عميقة أخرى في نظام الأرض، من النظم البيئية الجديدة والكائنات الحية إلى تغير المناخ، البشري المنشأ. وقد حقق حفظ التنوع بعض النجاحات المحلية، لكن على الصعيد العالمي لم يمكن إبطاء الضغط المتزايد على التنوع الحيوي.

لقد تم تقسيم خبراء الحفظ على الدوام بين «المحافظين» الذين يدافعون عن البيئة والذين يدافعون عن حماية الطبيعة لمصلحتها الذاتية، وبين «النفعين» الذين يفضلون الحفاظ على التنوع البيولوجي لفوائده على الإنسان. كَثُف ظهور الأنثروبوسين هذا النقاش، حيث جادل النفعيون بأن لحياة البرّية لم تعد موجودة «إذا حدث ذلك»، ويجادل أصحاب الحفظ بأن حجم التغيرات العالمية التي يسببها البشر تجعل الحفاظ على الحياة البرّية وإعادة التوحيد أكثر أهمية من أي وقت مضى. الحفاظ على الحياة البرّية والحفاظ على التنوع الحيوي ليسا مترادفين، لكن المدافعين عن الأول يزعمون عادة أنه الطريقة الأكثر كفاءة وفعالية لتحقيق هذا الأخير.

ليس من المستغرب أن يستثني هذا الجدل المستقطب، أو يشوه العديد من المواقف البديلة، وأهمها: الماركسيون وغيرهم ممن يعتبرون رفاهية الإنسان الهدف الأساس، لكنهم يعارضون تكافؤه مع تراكم رأس المال، ولا يزالون قلقين بشأن مصير الطبيعة في حد ذاتها. ويظهر الجدل المكثف والجدل الأخير حول المقترحات لوضع نصف سطح الأرض في المناطق المحمية، كيف أن هذا الموقع البديل الهام يشوّه أو يبتعد عن الأنظار بشكل روتيني.

إن فكرة وضع بعض المناطق جانباً في الطبيعة ليست جديدة، وتعتمد على المفاهيم العامة للجغرافية، الجغرافية للجزيرة، وعلاقات الأنواع، والتشتت، إلخ. وقد دافع أصحاب الحفاظ على البيئة العميقة، مثل: مشروع وايلد لاندز، عن وضع النصف البرّي من أمريكا الشمالية جانباً. منذ عام 1992 على الأقل. وفي الآونة الأخيرة، كانت مجموعة تدعى Nature NNH» Needs Half» تدّعي أن البشر يجب أن ينسحبوا من نصف الأرض بأكملها بحلول عام 2050.

يحذّر علماء الاجتماع الذين لديهم معرفة مباشرة بمناطق المحميات من أنّ اقتراح نصف الأرض هذا سيضر على الأرجح أكثر من النفع، من خلال تفاقم الصراعات مع ترك العوامل الأساسية وراء فقدان التنوع الحيوي دون مساس.

aroub@kassioun.org

معانٍ تتوق للتحرر

من شهد التغير السياسي العالمي في بداية التسعينات إلى الانفتاح الليبرالي، شهد أيضاً تغيّراً في المفاهيم الاجتماعية الموجودة، نحو مفاهيم أحياناً متناقضة مع تلك التي كانت تحكم حركة المجتمع، وأحياناً مُغيّرة لتركيبة هذه المفاهيم ومعنى حركتها في المجتمع. استمر هذا التغير أو يستمر إلى اليوم، ولكن بشكل أكثر حدة وأكثر تناقضاً، لأنه يترافق مع الأزمات السياسية بانعكاسها الاقتصادي والاجتماعي. هذا الانعكاس يفرض تعديلاً على المعاني الموجودة لكون معنى الدور الاجتماعي متغيراً أو يتغير مع تغير الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وبالضرورة ستنتج معانٍ منطلقة من الواقع الموجود، ومدى انغلاق أو انفتاح أفقه أو فرصه.

■ مروى صعب

كيف تنعكس هذه المعاني؟

في العام، تؤدي حركة التاريخ والمجتمع إلى تغيّر في المفاهيم والمعاني المستعملة، لكون المعاني أتت من حركة التاريخ، ومن ضرورة التعبير عما يجري، وبتغير هذه الحركة يتغير التعبير المقصود عنها. فالتغيّر في المعنى هو ضروري مع ضرورة حركة التاريخ ويعكس تطور أو اتجاه هذه الحركة، فمثلاً يمكن للأدب والشعر تجسيد هذا التغيّر في المعاني والمصطلحات في كل حقبة زمنية معينة. كما للفن والموسيقى والأغاني، التي تسجد تغيّراً في العلاقات الاجتماعية، وفي طريقة التعبير عن هذه العلاقات.

اليوم، تنعكس هذه المعاني بحسب حجم انعكاس الأزمة السياسية والاقتصادية على المجتمع، هذا إذا سلّمنا جدلاً أنّ العالم بأجمعه يعيش عدم استقرار سياسي، وبالتالي اقتصادي واجتماعي، حتى الدول الصاعدة، مثل: الصين تعيش عدم استقرار خلال هذا الصعود وخضات اقتصادية واجتماعية. وستنعكس هذه المعاني أزمة وجود بمعنى الحياة أو الموت «إما بالحروب أو بالاحتلال- فلسطين» أو بمعنى أزمة محاولة تفسير الواقع والتغيرات. ومن هذه الأزمات يبني الفرد من خلال حركته ومعاناته اليومية معاني جديدة، فيكون مجموعها انعكاساً لأساليب حياة جديدة، واليوم بسبب النظام المتناقض والتشوه في نمط الحياة الحالي، يصير المعنى المرافق له غير ثابت أو متناقض. وأن الاختلاف بحجم وانعكاس الأزمة السياسية يفرض اختلافاً بحركة المجتمع، فيفرض اختلافاً في هذه المعاني. فالاحتلال فرض على الفلسطينيين إما المقاومة أو الخروج «تغييب الواقع» لذلك معنى المقاومة لا يزال واضحاً لأن حركة المجتمع لم تخرج من هذا الواقع المفروض عليها. مثلما فرضت حركة المجتمع السياسية تقدماً مختلفاً بين دول المنطقة، فلبنان مثلاً أخذ منحىً أكثر ليبرالية وبشكل مبكر وهذا منعكس في الطروحات الاجتماعية فيه، مثل: النسوية والمثلية الجنسية والسلام مع العدو- التي يختلف طرحها عن الطرح الذي وجد خلال أو قبل الحرب الأهلية اللبنانية لأن الطرح الحالي مصبوغ بطابع تفسير «علمي/إنساني» لا سياسي «صراعي» محض. ومثلما أنّ الحرب في سورية فرضت معاني جديدة مختلفة ومتناقضة بحسب كل فرد حسب موقعه في هذه الحرب، ومنها، وبحسب قدرته على الصمود أو المراوغة انتظاراً لتغيّر في الأحوال. ولكن مما لا شك فيه أن أزمة النظام الرأسمالي العالمي انعكست تغيّراً في معاني الحياة البسيطة والمباشرة، مثل: الوجود والانتماء والهوية والمشاريع الكبرى أو انهيارها وتقلصها.

مواقع التواصل الاجتماعي والنسوية

هذا الاتجاه الهائل نحو مواقع التواصل الاجتماعي الذي يأخذ منحىً متطرفاً أحياناً كثيرة في كمية الوقت المصروف على موقع افتراضي، وكمية الجهد المبذول للظهور الذاتي من خلاله يعكس تغيراً في المعاني، أي: تأزمت في معاني التواصل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية، ومعنى وجود الإنسان الحقيقي خارج هذا الفضاء الافتراضي. بمعنى، أن علاقتنا بالمجتمع أصبحت من خلال هذه المواقع، كما أن تأكيد وجودنا وتعبيرنا مرتبطة به. مرتبطة بمدى تجاوب هذا الموقع مع حياتنا اليومية ومدى قدرته على تلبية معنى وجودنا. ولكن هذه المعاني الجديدة في أسلوب جديد من التعبير لم ينفِ المعنى الموضوعي في جوهرها، ولم ينف أو يحقق ضرورة الوجود والانتماء والتعبير، بل حرف معناه إلى تعبير أو أسلوب آخر مستعملاً أشكالاً أخرى .

وترابط المعاني، مثل: التوجه نحو التطرف في طرح النسوية أو المثلية الجنسية مع مصدر ارتفاع منسوب القلق عند حامل المعنى، ولكن انصب المعنى في منحى منحرف على أساس عدم وجود أرضية واعية لتستند إليه صياغة الشكل الواعي لهذا المعنى ، بل بنية فكر النظام الحالي الذي ولد هذه التناقضات.

قد نكون على خطأ في كل هذا، خاصة وأن الحديث عن المعنى مرتبط مباشرة بالحركة والدور الاجتماعيين، ولا يؤخذ بشكل جامد. ولكن بالتأكيد، إن هذا المعنى المتحرك مع ضرورة التاريخ يتطلع ليكشف عن نفسه، ويتحرر من شكله المناقض لجوهره، أي: لمضمونه الإنساني المغرب.

يبني الفرد من خلال حركته ومعاناته اليومية معاني جديدة فيكون مجموعها انعكاساً لأساليب حياة جديدة

هَذَرٌ بريطاني: الخطر الروسي القادم من ليبيا

لا تهدأ المساعي البريطانية لإدانة روسيا، وآخر من ما ورد في هذا الصدد، هو تقرير نشرته صحيفة «ذا صن» البريطانية، يفيد بأن روسيا تقوم بإرسال قوات وصواريخ إلى ليبيا في محاولة لفرض الخناق على الغرب.

■ ديمة كتيلة

بناءً على التقرير المذكور، انتقل الحدث الليبي إلى واجهة التحليلات الإعلامية، ليس لأمر يتعلق بسعي غربي لحلحلة ما خلفه من فوضى في هذا البلد، بل لتناول الدور الروسي في ليبيا، وتصويره على أنه خطر يتهدد الغرب، إذ يقول التقرير: أن روسيا تهدف إلى تحويل ليبيا إلى «سورية جديدة». فما هي حقيقة الدور الروسي في ليبيا؟ ولماذا يتم تشويه الموقف الروسي من الأزمة الليبية في هذا التوقيت بالذات؟

قاعدة روسية لابتزاز أوروبا؟

تبني الصحيفة البريطانية تقريرها، بناءً على ادعاءات تقول: أن رؤساء مخابرات أخبروا رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي بأن الرئيس بوتين يريد أن يجعل من ليبيا «سورية جديدة»، ودليل الصحيفة هو قيام موسكو بنشر سري لقواتها العسكرية في طبرق وبنغازي تحت غطاء الشركة الروسية العسكرية الخاصة «فاغنر». وتزعم الصحيفة بأن صواريخ «كاليبر»، وأنظمة ««S400 الروسية أصبحت موجودة فعلاً على الأراضي الليبية، من أجل دعم خليفة حفتر، زعيم «الجيش الوطني الليبي»، غير المعترف به دولياً. والهدف الروسي من ذلك حسب الصحيفة هو: إنشاء قاعدة بحرية تسمح لموسكو بالتحكم بتدفق المهاجرين غير الشرعيين وابتزاز أوروبا.

ليس مجرد حديث صحفي

لا يبدو أن حديث «ذا صن» مجرد تقرير صحفي يعبر عن رأي الصحيفة، فقد دعا توم توغندهات، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في «مجلس العموم» البريطاني إلى «استجابة حكومية منسقة» لأن «روسيا تريد فتح جبهة جديدة ضد الغرب في ليبيا»، ولأن الأمر «يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومي البريطاني».

مما يوحي بأن «الاستجابة الحكومية» في حال تمت، هي إما ستكون على شكل ضغوط دولية جديدة وعقوبات على روسيا تضاف إلى سلسلة ما سبقها من ردود على اتهامات شبيهة بقضية «سكريبال»، أو أنها ستكون موجهة ضد ليبيا بهدف زيادة النفوذ الغربي عليها، وكبح مساعي الحل للحفاظ على حالة الفوضى واستثمارها.

نَفيٌ روسي وتأكيدٌ على الحل

روسيا التي أكدت مراراً دعمها لجهود التسوية الليبية بالطرق السياسية ووفقاً لقواعد القانون الدولي، وصفت بدورها ادعاءات صحيفة «ذا صن» بالهُراء، وأكد رئيس لجنة الشؤون الدولية في «مجلس الاتحاد» التابع للبرلمان الروسي، أن استخدام القوات المسلحة الروسية خارج البلاد يتطلب موافقة البرلمان، مثلما حدث في سورية وأوكرانيا.

لكن المتابع للتحركات والتصريحات الروسية الأخيرة حول ليبيا يستطيع أن يفهم جدوى الادعاءات البريطانية، فقد سبق نشر التقرير حديث لميخائيل بوغدانوف، مبعوث الرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط، في المنتدى الدولي «حوار الحضارات»، قال فيه أنه «بسبب سياسات البلدان الغربية القصيرة النظر للغاية، أصبحت ليبيا حصناً للإرهاب». تبع ذلك زيارة وزير الخارجية الإيطالي، إنزو موافيرو ميلانيزي، إلى موسكو لبحث الوضع في ليبيا مع نظيره الروسي سيرغي لافروف، بعد أن أعلن نية بلاده استضافة مؤتمر دولي حول ليبيا في صقلية الشهر المقبل، في مسعى لإطلاق الحوار بين الليبيين.

إذ أكد لافروف في المؤتمر الصحفي المشترك: أن انفجار الهجرة إلى أوروبا ظهر نتيجة اجتياح ليبيا من قبل دول «الناتو» دون تفويض دولي، وأن حل المعضلة الليبية يكمن في جمع الفرقاء الليبيين على طاولة واحدة دون إملاءات أو تهديدات خارجية.

ولم تقتصر الرغبة في وجود دور فاعل في الحل الليبي على الجانب الروسي فقط، بل أيضاً من قبل حكومة «الوفاق الوطني» المعترف بها غربياً، والتي أعرب وزير الاقتصاد والصناعة فيها، عن أمل ليبي بدور روسي لحل الأزمة وتفعيل سبل التعاون الاقتصادي.

الحديث حول العلاقات الروسية الليبية يدور بين الجانبين حول التعاون اتجاه الدفع بالحل السياسي وتفعيل العلاقات الاقتصادية

قلقٌ غربي من التعاون النّفطي

من جهة أخرى يبدو أن الغرب قلق من تنامي التعاون الروسي الليبي في مجال النفط، بعد الحديث عن استئناف شركة «غازبروم» الروسية لأعمالها في ليبيا المعلقة منذ عام 2011، ودعوة رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط الليبية، مصطفى صنع الله، إلى بدء حقبة جديدة من التعاون بين شركات الصناعات النفطية الروسية ونظيرتها الليبية، مشيراً إلى أن الأخيرة تُعوّل على روسيا لزيادة إنتاجها النفطي.

رغم أن صنع الله كشف مؤخراً عن تبادلات تجارية ضخمة لمنتجات نفطية جرت خلال العقد الماضي بين المؤسسة وشركات طاقة روسية. إذ باعت ليبيا خلال السنوات العشر الماضية نفطاً خاماً لشركات روسية بنحو 11 مليار دولار، كذلك استوردت من روسيا منتجات نفطية مكررة.

مصلحة ليبية بالتدخل الروسي

إذاً، الحديث حول العلاقات الروسية الليبية يدور بين الجانبين حول التعاون اتجاه الدفع بالحل السياسي وتفعيل العلاقات الاقتصادية، وليس حول زيادة العسكرة الروسية في ليبيا. لكن المنطق الغربي في العلاقات الدولية لا يفهم سوى نوع واحد من التدخلات، القائمة على الابتزاز ونهب الثروات، لذلك هو يصب هجومه على روسيا انطلاقاً من هذا المفهوم. وانطلاقاً من خوفه خسارة المزيد من مناطق نفوذه وأدواته لتأجيج بؤر التوتر، بما يزيد من مستوى تراجعه وانكفائه، فهو يخشى من دورٍ روسي فاعل وإيجابي في ليبيا.

من مصلحة الحكومة الإيطالية الجديدة إيجاد حل ليبي لضبط حركة الهجرة من السواحل الليبية، بما يتوافق مع توجهاتها، كون إيطاليا هي الجبهة الأمامية، التي تتعامل مع موضوع الهجرة من ليبيا بشكل مباشر. ومن مصلحة روسيا أيضاً الدفع اتجاه الحل الليبي كجزء من استراتيجيتها في إطفاء بؤر التوتر، ووضع حد للفوضى التي يزرعها الغرب في أصقاع العالم، لذلك يبدو المسعى للحل المدعوم من إيطاليا وروسيا، مرجحاً للنجاح.

بغض النظر عن تلك الاتهامات التي أوردتها الصحيفة البريطانية، يمكن القول: إنه ليس من الضرر، بل من مصلحة ليبيا، أن تتعامل معها روسيا كسورية جديدة، إذ يعني هذا سحب الورقة الليبية من الغرب والكوارث التي يتسبب بها، ويعني انخراط روسيا في العمل لمحاربة الإرهاب جدّياً، ورعاية حل سياسي قائم على القوانين الدولية، يضمن وحدة البلاد، ويقوم على التعاون من أجل المنفعة المتبادلة.

التوازن الجديد يُلقّم... نحو تفكيك الأداة «الإسرائيلية»

إن كَل ما كان يمثله التوازن الدولي القديم بشَرطيه الأمريكي من علاقات ونفوذ وأدوات في العالم وفي بلادنا أصبح من الماضي، وإحدى هذه الأدوات التي باتت تهترئ هي كيان العدو الصهيوني، بوصفه بؤرة توتر إقليمية متعجرفة عاثت إجراماً وفساداً طيلة العقود الماضية برعاية غربية وتواطئ إقليمي وعربي، على حساب شعوب المنطقة وأولهم الفلسطينيون بالطبع.

■ ماهر شرف

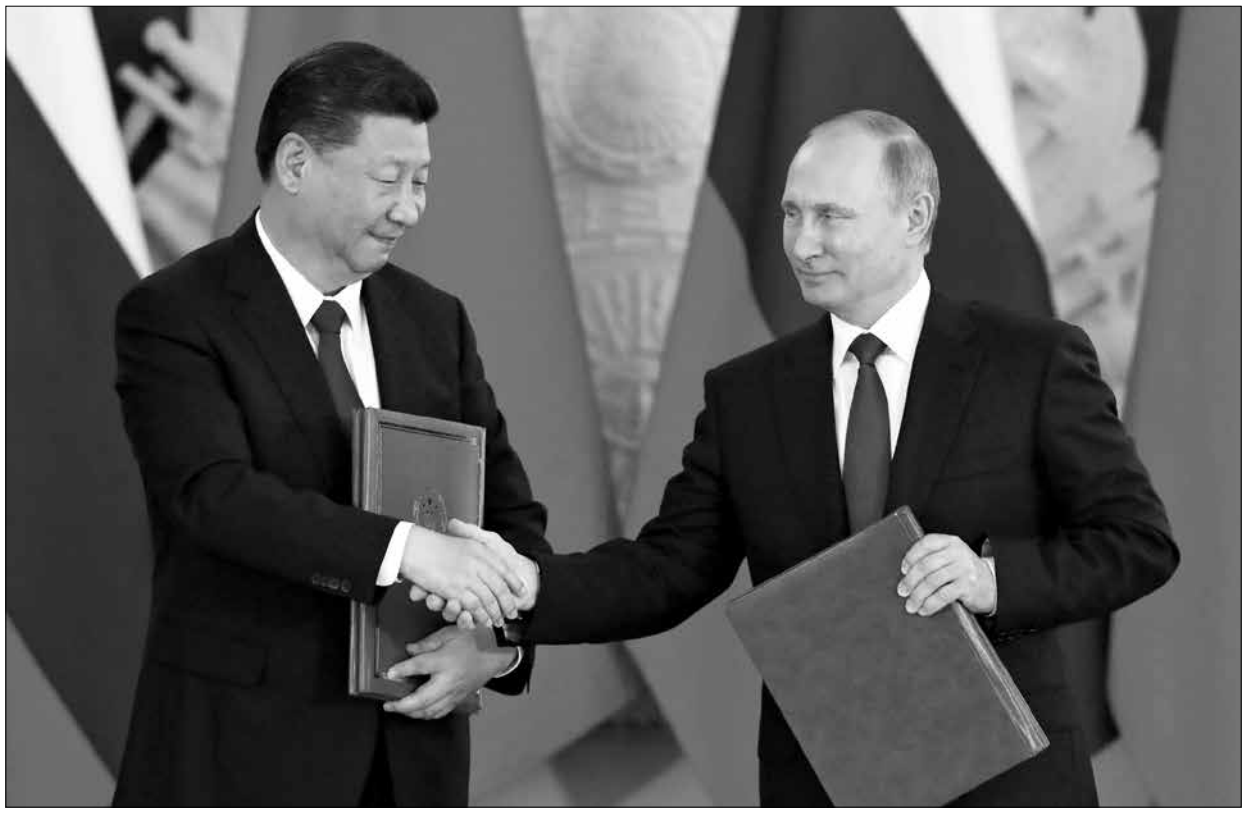

فالتوازن الجديد الآت بحامليه الأساسيين روسيا والصيِّن، والعالم متعدد الأقطاب، يسير على خُطى مُعاكسة تماماً لمشاريع الغرب ومصالحه، يبدأ بإخماد بؤر التوتر وفرض منطق الحلول السياسية وعمليات السلام في مختلف المناطق والملفات، ويُعد هذا الكيان من أخطر هذه البؤر، ولا مبالغة إن قلنا بأنه أولوية ضمن الإستراتيجية الروسية- الصينية نحو حلّه نهائياً في المنطقة، بَيْد أن هذا الأمر لن يجري- كما يتوضح حتى الآن- على نهج التوازن الآنف بالقوة والحرب، بل عبر تكتيكات سياسية واقتصادية وعسكرية تُفضي بنهاية الأمر إلى إرغام جميع الأطراف على التنفيذ والالتزام بالقرارات الدولية الصادرة في مجلس الأمن والأمم المتحدة بما يتناسب مع آلية إطفاء الأزمات وحلّها.

تعطيل أداة التعطيل

فكما علمنا مؤخراً على إثر إسقاط كيان العدو للطائرة الروسية «إليوشن-20» سلّمت روسيا لسورية منظومة «س-300» للدفاع الجوي، مما رفع من إمكانية الردع السورية لأي عدوان خارجي كان، وبما يتوازن مع قوى الجو «الإسرائيلية»، وبمعنى آخر: ردعٌ لكيان العدو عن سلوكياته الغاصبة اتجاه أراضينا، الأمر الذي لم يحلُ له ولحلفائه وحاولوا إظهار التصرف الروسي بأنه تصعيد لما له من عرقلة وتعطيل لأداة العرقلة والتعطيل «الإسرائيلية» ذاتها عن التدخل التعسفي والتوتير وخلط الأوراق، خاصة فيما يخص مسألة إدلب مؤخراً بعد اجتماع الترويكا والاتفاق الروسي- التركي نحو تحريرها من أدوات الإرهاب، حيث حال هذا التحديث في الدفاعات الجوية على تعطيل ولجم توجيه ضربة هناك أكانت من «الإسرائيلي» أم الأمريكي وجعل الحسابات «الإسرائيلية» تنقلب تكتيكياً وإستراتيجياً...

تصعيد لخفض التصعيد

نعم هو تصعيد، ولكن نكرر: ليس على نهج التوازن القديم، بل على العكس، فهذه الخطوة فرضت معادلةً جديدةً كلياً، تدفع المنطقة إلى المزيد من التهدئة لا الحرب وافتعال الذرائع والاستفزازات هنا وهناك، وكما قال ألكسندر زاسبيكن سفير روسيا في لبنان: إن هذه الخطوة هي لـ «تثبيت الاستقرار وليس حجة لزيادة التعقيدات» وأن «موسكو مستمرة في سياسة عدم التصادم بين روسيا وإسرائيل في سورية» وأكد زاسبيكن أن «القرار بالرد على أي اعتداء هو بيد سورية».

الفرصة هناك، والقبضة على استعداد

هذا موقف روسيا وهذه إستراتيجية حاملي التوازن الجديد، في إطاره العام، أما بالنسبة لسورية والسوريين في إطارهم الخاص فلا سلام مع العدو، أحرباً كانت أم بالطرق السلمية، فور امتلاك الفرصة- وهو ما سوف يكون قريباً- على السوريون والفلسطينيين وكل من له تهديد من هذا الكيان بالإجهاز عليه بينما هو يضعف يوماً بعد آخر، باستعادة حقوقنا المشروعة وأراضينا المحتلة كاملةً سورياً وفلسطينياً، الأمر الذي يلقى دعماً ضمن هذا التوازن الجديد الناشئ وعبر القرارات الدولية المعنية بهذا الأمر، وصولاً إلى السلم الإقليمي الحقيقي بغياب هذا الكيان نهائياً.

«ترامب برازيلي»؟

تمضي البرازيل نحو اختيار رئيس جديد للبلاد، إذ جرت الجولة الأولى من الانتخابات يوم 7 تشرين الأول الجاري، الأمر الجديد والإشكالي في الانتخابات الحالية هو بروز المرشح «اليميني»، جايير بولسونارو، وحصوله على 46% من الأصوات مقابل 29% حصل عليها منافسه فرناندو حداد مرشح حزب «العمال».

■ عليا نجم

بوليسارنو، الذي أصبح الكثيرون يطلقون عليه اسم «ترامب البرازيلي» بسبب مواقفه وتصريحاته المثيرة للجدل، هو مرشح للفوز في الجولة الثانية المقررة في 28 من الشهر الحالي، والوصول إلى رئاسة البلاد، الذي تقول التقارير الإعلامية بازدياد شعبيته وعدد مؤيديه لدى الكثير من الشرائح الاجتماعية، رغم المظاهرات الحاشدة التي خرجت ضده مؤخراً، ليصبح موضوع بروز وجه اليمين الشعبوي في البلد اللاتيني مصدراً للجدل.

استهداف الطبقة العاملة

يشيد بوليسارنو بالحكم العسكري، ويطلق تصريحات تهاجم الأقليات والفقراء، كما يعد بتقليص حجم الحكومة وخفض الضرائب وخصخصة شركات حكومية في البلاد. وقد خرجت مظاهرات حاشدة ضده رأت في برنامجه خطراً على مكتسبات الطبقة العاملة التي حققتها خلال الأعوام الماضية، لكن ما يثير التساؤل هنا هو: الأسباب التي تدفع بوليسارنو إلى التقدم.

حسب الكثير من المحللين فإن بوليسارنو ما هو إلّا واجهة لممثلي النظام الرأسمالي في البلاد الذين يدفعون به إلى الواجهة في محاولة للإجهاز على مكتسبات الطبقة العاملة، والحفاظ على مصالح أصحاب رؤوس الأموال، مستغلين ما تعانيه البلاد من مشكلات اقتصادية اجتماعية من خلال العزف على وتر القومية. كمان أن برنامجه الليبرالي يجعل منه شخصاً مدعوماً من قبل الغرب والمؤسسات الدولية.

ومن جهة أخرى، إن الكثير من التحليلات ترى أن حزب «العمال» البرازيلي يعاني من تراجع وضعف في تمثيل قاعدته العمالية التاريخية، لذلك فإن الإفلاس السياسي لتمثيل البروليتاريا أدى إلى ما وصفه المحللون بـ«الموجة المحافظة» أو «الموجة اليمينية».

صعود الحركات «القومية»

إن تشبيه بوليسارنو بترامب، هو تشبيه غير دقيق، فبينما يدافع ترامب عن التدابير الحمائية وخلق الوظائف داخل الولايات المتحدة، يسعى بولسونارو إلى سياسة اقتصادية خاضعة للسوق الدولية، لكن ما يمكن تعميمه في الحاليتين ربطاً مع نمو الحركات «القومية» في أوروبا، هو تعمق الأزمة الرأسمالية العالمية، والضيق الشعبي من النخب التقليدية، التي فشلت في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، لذلك هي تبحث اليوم عن بدائل أياً كان شكلها.

كانت البرازيل ولا تزال هدفاً للغرب ومؤسساته الدولية، استطاعت الحملة المدعومة أمريكياً عزل ديلما روسيف عام 2015، ولم يستطع خلفها ميشيل تامر حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، لذلك وإن كان الشعب البرازيلي يبحث اليوم عن بديل، فإن توجهات بوليسارنو ستعمق من تلك المشكلات، لذلك فإن برنامجه الاقتصادي الاجتماعي لن يكون لديه قاعدة جماهيرية قادرة على حمايته، لذلك فإن الطبقة العاملة عاجلاً أم آجلاً تستطيع تنظيم نفسها مجدداً، والبحث عن ممثلها الحقيقي في سبيل الحفاظ والدفاع عن حقوقها.

حصان طروادة «المنظمات غير الحكومية»

منظمات خيرية وأخرى إنسانية، بعضها يُعنى بحقوق الطفل، وأخرى بحقوق المرأة، وغيرها للحد من الفقر، ولحماية البيئة منظماتها، كما للحيوان أيضاً وهلمّ جراً...

■ يزن بوظو

هي مسميات لمجموعات عمل تنبع هنا وهناك، بعضها بتمويل ذاتي، وغالبها بتمويل لا يعلم مصدره إلّا مُشغلوه، لتدخل حدود بلد ما وتطلب موظفين ومتطوعين من داخله... تبدو مجموعات بريئة بعناوين وشعارات وردية، ولكنّ للبعض رأياً مخالفاً، كُحكومة باكستان مؤخراً، حيث طردت ثمانيَ عشرة منظمة من أراضيها بمهلة 60 يوماً فقط.

منظمات «إنسانية» تهدد الأمن القومي؟

قامت باكستان بطرد هذه المنظمات بسبب أنشطتها التي تهدد الأمن القومي للبلاد، الأمر الذي قد يستغربه البعض، ولكن الحقيقة أن الكثير من هذه المنظمات تكون بمثابة رأس سهم لأجهزة مخابرات أجنبية تجري أبحاثاً على العديد من جوانب البلد المُصاب بها، اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وأمنياً، بالإضافة إلى الترويج لأجندات لها غاية ما، كإنشاء نوى لتكتلات اجتماعية تؤمن «بقضايا» ثانوية أو وهمية تُعادي بعضها الآخر، أو تُحرض عند لحظة ما على سلوك اجتماعي يدفع بهذا الحد أو ذاك إلى شرارة قد تُشعل حرباً أهلية بعد تعبيد الطريق لها، بالإضافة إلى تجنيد بعض المواطنين- سواء أعلموا أم لم يعلموا- كجواسيس لهذه المنظمات داخل جهاز الدولة بمختلف مؤسساته... والعديد من الأنشطة الأخرى تحت شعارات «إنسانية» تجعل من هذه المنظمات خطراً يصل إلى مستوى الاحتلال الأجنبي.

الخطوة الباكستانية سبقتها إجراءات روسية شبيهة في هذا المجال، هدفها تنظيم نشاط «المنظمات غير الحكومية» والحد منها في ظل الهجوم الغربي الذي تواجهه روسيا، وذلك من خلال إصدار قانون يتيح للسلطات منع المنظمات الأجنبية التي تصنف «غير مرغوب فيها» من قبل الدولة، وقانون آخر يجبر «المنظمات غير الحكومية» التي تتلقى تمويلاً من الخارج ولديها «نشاط سياسي» أن تُسجل باعتبارها «عميلاً أجنبياً».

الحصان في ميدان باكستان

تدفقت الكثير من هذه المنظمات مع مطلع القرن الحالي، خصوصاً بعد الحروب والكوارث الطبيعية في 2005 و2010 التي أصابت باكستان، لتتخذ منها ذريعة، ومُستغلة حاجة الدولة والشعب للتمسك «بقشة الغريق» دون إثارة مخاوف منها، فرغم أن العديد من هذه المنظمات تدّعي أنها غير سياسية وتهتم برفع مستوى معيشة الباكستانيين، إلّا أن بينهم من يُدار كجبهات لوكالات استخبارات أجنبية، فبمجرد دخولهم قامت هذه المجموعات بتجنيد مصادر خاصة بها، وأثّرت في العمليات الانتخابية، بدءاً من القواعد الشعبية وصولاً إلى المستويات الوطنية، عبر جمع المعلومات عن المواطنين، وثم فبركة دراسات واستطلاعات عن الشارع الباكستاني، للتّلاعب في الرأي العام ودفعه بمسارات تخالف مصلحته وتعزز الانقسامات والاشتقاقات لتصنع أرضية من التوتر المُزمن.

الخلافات مع شَرطي التوازن القديم

أتت هذه الإجراءات على خلفية توتر العلاقات بين واشنطن وإسلام أباد في الفترة السابقة، حالهم كحال جميع الدول التي تطالها تدريجياً تغيّرات طقس التوازن الدولي من فصل قديم إلى آخر جديد آت من الشرق، فبمقابل الإجراءات الحكومية التي تُقلص من هيمنة الغرب بمختلف أدواته وذرائعه، ومحاولة المضي قدماً بما عبر عنه رئيس الوزراء الباكستاني بأن بلاده لن تكون «كبش فداء» لواشنطن، تظهر باكستان بوجه أكثر ليونة بمرور الوقت مع روسيا والصين، فكان آخر ما حُرر قبل حوالي الأسبوعين أن وقّعت موسكو وإسلام أباد مذكرة للتعاون في تنفيذ مشروع خط بحري لتوريد الغاز من إيران لباكستان والهند، في أثناء قطع واشنطن للمساعدات عنها.

«المنظمات غير الحكومية» في سورية

على إثر الأزمة الجارية في بلادنا تغلغلت العديد من هذه المنظمات في مجتمعنا بالذرائع ذاتها، في الوقت الذي يتطلب أكثر من أي وقت آخر على الحدّ من خطرها، ليأخذ بعضها دوراً يحلّ محل الدولة، ويغتني الفاسدون أكثر عبر ريعها لصالح قوى أجنبية مختلفة، ناهيك عن جدوى عمل هذه المنظمات حتى وإن كانت بريئة، فالمشكلة لا تُحل عبر تخديرها أو ترقيعها بعناوين «إنسانية مغرية وجذابة» بل باقتلاع منبعها ومسببها، فكيف إذا كان هذا الأخير هو من يُسهّل دخول هذه المنظمات من أبواب واسعة؟ فلا حل هنا إلّا بإنجاز التغييرات السياسية الجذرية الضرورية أولاً، وهذه الأخيرة أيضاً لن تُنجز إلّا بعد البدء بالحل السياسي الذي لا تزال تحلم قوى الفساد هذه ذاتها بعرقلته وتأخيره استمراراً للأزمة وإطالة عمرها.

الصورة عالمياً

• صرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بأن واشنطن ستعاقب نفسها إذا أوقفت مبيعاتها العسكرية إلى السعودية بسبب قضية الصحفي المختفي جمال خاشقجي، وأن هنالك أشياء أخرى يمكن فعلها.

• كشف نائب رئيس شركة «ترانس ماش هولدينغ» الروسية، عن توقيع الشركة عقوداً مع مصر لنقل تكنولوجيا تصنيع عربات سكك الحديد، وكذلك إنشاء مصنع لتصنيعها في مصر.

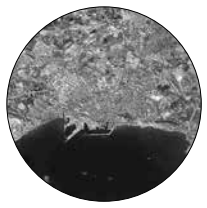

• أعرب مدير قسم الحد من انتشار الأسلحة ومراقبة التسلح في الخارجية الروسية، عن قلق موسكو من خطط عدة دول نشر منظومات قتالية في الفضاء، ما سيؤدي إلى سباق تسلح هناك.

• قال الجنرال الأمريكي جون موراي، المسؤول عن الأسلحة المستحدثة في البنتاغون، أنه: «لدى روسيا، والصين أيضاً في كثير من الحالات، تفوق في المدى على الجزء الأكبر من أسلحتنا».

• توعد الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، في مؤتمر صحفي، بأن تتخذ الولايات المتحدة إجراءات سريعة «رداً» على شراء الهند دفعة من منظومات «إس-400» الصاروخية الروسية للدفاع الجوي.

• أوقفت وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاغون» الطلعات الجوية للمقاتلات الأمريكية F-35 Lighting II متعددة المهام من الجيل الخامس، على خلفية تحطم إحداها في شهر أيلول الماضي.

ضدّ «مكافحة الفساد»...

لقد أصبحت مكافحة الفساد هي السّمة المعرّفة للسياسات المعاصرة، فالجميع من البنك الدولي إلى دونالد ترامب يشددون على الحاجة لتجفيف المستنقع وطرد المسؤولين الفاسدين. ورغم ذلك من خلال الانقلاب الناعم الذي أزال الرئيسة البرازيلية السابقة ديلما روسيف إلى الحملة القاتلة للفليبيني القوي رودريغو دوتيرته ضدّ المجرمين المفترضين، يمكن «لمكافحة الفساد» أن تتخذ أشكالاً رجعية جداً.

■ بنجامين فوغل
تعريب وإعداد: عروة درويش

حاولت بعض الحركات «اليسارية» تقديم استجابة لهذه المشكلة، لكنها رفضت في كثير من الأحيان اعتبار الفساد مجرّد تعبير خارجي للرأسمالية لا يحتاج إلى معالجة وفقاً لظروفه الخاصة، وتعاملت مع المزاعم بارتكاب مخالفات على أنّها لا شيء سوى حملة تشويهية من الجناح «اليميني». فإن كان اليسار جاداً بخصوص امتلاك وتحويل سلطة الدولة، فإنّه بحاجة للمضي إلى ما أبعد من الفهم الأخلاقي لهذه المسألة. لا يمكن لأحد أن يدافع بعقلانية عن الفساد. ولذلك فإنّ فهم مصادر هذا المرض وأسبابه يكون فقط عبر التطرق إليه بوصفه مسألة سياسية.

ما هو الفساد؟

يميل الفساد إلى الازدهار وسط ثقافة الإفلات من العقاب ودرجات التنمية المتدنية. إنّ بقايا الأوليغارشية السابقة على الرأسمالية في العصر الحديث التي استطاعت إدامة مصادرها الخاصة بالسطوة، تشكل مصدراً رئيساً للفساد فيما يخص العلاقات بين الدولة ورأس المال. لكنّ هذا الميل يتم تدعيمه متى كانت الحركات الجماهيرية غير قويّة كفاية لمساءلة النُخب. ولهذا السبب بالتحديد ليس الفساد قدراً حتمياً على الأمم المُفقّرة أو الأمم المذنبة، بل هو نتاج قوى تاريخية وصراعات طبقية محددة.

إنّ تعريف الفساد اليوم يختلف عن التعاريف القديمة له، حيث يستخدم اليوم في سياسات «مكافحة الفساد» التي تدعمها المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، والذي يعرفها بكونها: «السلوكيات التي تكسر القواعد التي تحكم الموظفين العموميين بما يخص السعي لمصالح خاصة، مثل الثروة أو السلطة أو المكانة». ويتغاضى هذا التعريف عن الفاعلين غير الرسميين الذين يشاركون عادة في مثل هذه التبادلات الفاسدة– فرجل الأعمال الفاسد الذي يحاول التأثير على صانع السياسة من خلال رشوته يفلت من العقاب، فدوره سلبيّ هنا فقط. لكنّ هذا التحوّل في تعريف الفساد يعكس تحركاً أوسع نطاقاً من فهم السياسة بوصفها مجال للشغف والفضيلة المدنية إلى عالم لا يعدو عن كونه أرضاً للمصالح المتنافسة.

إنّ الفساد في الواقع هو أكثر من مجرّد مجموعة من التبادلات غير المشروعة، بل هو إستراتيجية سياسية تستخدمها مصالح بعينها للسيطرة أو للتأثير على المؤسسات أو الدول. إنّها في الجوهر عمليّة خصخصة للحياة العامّة.

ولرؤية هذا لسنا بحاجة إلى أكثر من النظر إلى مثال حديث عن «الغوبتا»، وهم مجموعة رجال أعمال هنود تمكنوا من السيطرة على دولة جنوب إفريقيا. لقد كان الغوبتا قادرين بفضل العون من الرئيس جاكوب زوما– الذين اشتروه– من توجيه تعيينات الحكومة وإستراتيجية المشتريات والموازنة الحكومية في سبيل تحويل الأموال العامة إلى خزائنهم الخاصة.

ممّا لا شكّ فيه أنّ جهات القطّاع الخاص الفاعلة لا تعاني من الفساد بل هي تقوم بإنتاجه. يتراوح هذا من رشوة رجال الأعمال للسياسيين من أجل التصويت على رفع القيود التشريعية، وصولاً إلى القيام بالأنشطة غير القانونية التي يدور فيها مسبوو المشكلة من القطاع الخاص والسياسيين حول بعضهم بشكل لا ينتهي «الباب الدوار». يمكن للقطاع الخاص أن يفسد المؤسسات مع الزمن إلى درجة يصبح فيها قانون الممارسات غير المكتوب هو انخراط الموظفين العموميين في التبادل الفاسد أو غض البصر عنه. عندما يصبح هذا الأمر هو «العادة» فيمكننا القول بأنّ المؤسسة قد فسدت.

لقد تذرّع الغرب بالفساد من أجل إعفاء نفسه من اللوم على البؤس والفقر والمعاناة التي ألحقها بجميع أنحاء العالم

ويمكن في الوقت ذاته أن يستخدم المتخاصمون كلمة «فساد» من أجل توظيفها في دور إعادة التوزيع، وذلك مثلما يتم عند تبادل المحسوبيات في الأصوات على شكل بنى تحتية أو إنفاق حكومي أو إسكان عام. يمكن تلخيص هذا الأمر في المصطلح المشهور: «إنّه يسرق، ولكنّه ينجز الأشياء». فإذا ما أُجبر المرء على الاختيار بين سياسيّ «نيوليبرالي» غير فاسد، لكنّه سيقضي على الإنفاق الاجتماعي، وبين «ديماغوجي– غوغائي» فاسد لكنّه يضمن أن يحصل مجتمعه على شيء مقابل إيصاله للسلطة، فهل يمكننا أن نختار غير الفاسد هنا؟

الفساد والتنمية

يفعل الفساد المنهجي أكثر من مجرّد التأثير في أداء المؤسسات. فهو يثير دورة من التوقعات المتضائلة، منتجاً لا مبالاة وإحباطاً سياسياً. إذا رأى الأفراد حزباً أو حركة سياسية على أنّها «فاسدة» وبالتالي غير قادرة على إحداث تغيير ذي مغزى، فإنّ هذا الأمر المثير للسخرية سيقودهم إلى الانكفاء إلى مصالحهم الخاصة، أو في أفضل الأحوال أن يروا السياسة بتعابيرها المعاملاتية المجردة. إن كان تغيير السياسة مستحيلاً، فما الذي بإمكانك فعله باستثناء العناية برفاهك ورفاه عائلتك؟

مثل هذا الأمر بمثابة السّم. فالفساد الممنهج سيسهل على الموظفين العامين تبرير التبادل الفاسد باعتباره جزءاً من طبيعة السياسة. فتتحول الرشوة إلى «هديّة» و«خدمة»، وتصبح المعاملة غير المشروعة تعبيراً عن «الصداقة» و «التضامن» بدلاً من المصلحة الذاتية.

هذه هي الحلقة المفرغة الذي ينضوي تحتها نقد البنك الدولي للفساد بوصفه العائق الأكبر أمام التنمية العالمية. وكنتيجة، فإنّ سياسات «مكافحة الفساد» قد أصبحت سمعة معيارية للمشاريع التنموية لحقبة ما بعد الحرب الباردة، والتي تمّت مأسستها بوصفها سمة من النظام العالمي النيوليبرالي. لكن في الحقيقة لم يتم النظر إلى الفساد دوماً على أنّه عائق أمام التنمية. فالتحوّل من كون الفساد مسألة محلية لتصبح ذات طبيعة دولية هي سمة محددة من سِمات حقبة ما بعد الحرب البَاردة.

فقد نظر بعض المنظّرين إلى الفساد في الخمسينيات والستينيات بوصفه محفزاً للتنمية، فهو قادر على التقليل من الروتين الحكومي والسماح للأسواق بالعمل بشكل أكثر سلاسة، مما يسهّل على الشركات متعددة الجنسية أن تقوم بالأعمال التجارية. لم يكن الفساد خارج عملية العصرنة بل كان يُنظر إليه بوصفه منتجاً حتمياً لها.

ومع دخول الكثير من دول العالم الثالث في أزمة ديون، وفي جزء كبير منها نتيجة إجبارها على اتباع السياسات النيوليبرالية التي وضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كشرط لمنح القروض، فقد تذرّع الغرب «بالفساد» من أجل إعفاء نفسه من اللوم على البؤس والفقر والمعاناة التي ألحقها في جميع أنحاء العالم. ولهذا وضمن هذا التصوير فإنّ إخفاق الأمم في عصرنة نفسها لا يعود إلى إخفاق الخبراء– التكنوقراط عندما قدموا سياسات التكييف الهيكلي، بل يعود للفساد المزمن لدى هذه الدول والتي تعدّ متخلفة جداً للتقيّد بالمعايير الدولية.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي بات الفساد هو العقبة الأساسية في وجه تنمية العالم الثالث. بحلول 1993 تمّ اعتماد «مكافحة الفساد» بوصفه عنصراً أساسياً في سياسة التنمية الدولية من قبل البنك الدولي وصندوق النقد

عندما تُغيّب الشعوب

الدولي والأمم المتحدة. أصبحت سياسة «مكافحة الفساد» مركزية ضمن شيء يُدعى الشفافية، وهي تعني: «الالتزام بمعايير تلائم مصالح رأس المال الدولي». أصبحت سهولة حركة الشركات متعددة الجنسيات وتنقل رأس المال التمويلي بحرية هي المسمار الأساس في سياسات الفساد. في الواقع أدّى هذا إلى عزل الموظفين العموميين عن الجماهير التي تحكمها وبالتالي التي عليها مراقبتها، وجعلها مسؤولة أكثر أمام المؤسسات الدولية التي تراقبها.

التكنوقراط والشعبويون

يمكن تقسيم السياسات التي تُدعي وقوفها ضدّ الفساد إلى نمطين أساسين كبيرين، وذلك بالاعتماد على ما إذا كانت «شعبوية» أم «تكنوقراطية- احترافية» في غالبها. التكنوقراط هو سمة النظام الاقتصادي والسياسي العالمي الّتي يتم الترويج له من خلال المؤسسات متعددة الأطراف، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أو «المنظمات غير الحكومية» ذات التمويل الكبير مثل «الشفافية الدولية». أمّا «مكافحة الفساد» الشعبوية فهي نمط من السياسة التي تعتمد على الخلاص الوطني من بلاء الفساد عبر شخصية «مسيحانية- مخلصة» من خارج النظام سوف تقوم «بتنظيف السياسة».

تهدف سياسة «مكافحة الفساد» التكنوقراطية إلى تحويل السلطة من الناخبين إلى النخب المتحكمة. إنّها تضع معاييراً دولية بشأن ما يتم اعتباره «فساداً» وهو غالباً يتماشى مع البلدان المنفتحة على رأس المال الأجنبي. تم إظهار تدخل الدولة في الاقتصاد والإصلاحات التي تعيد توزيع الثروة ودول الرفاه، إمّا أنّها مطواعة ليتم السيطرة عليها من مصالح الفاسد، أو أنّها في بعض الأحيان فساد بحدّ عينها «تحديداً بالنسبة للبراليين الذين يعتبرون جميع أنواع الضرائب سرقة». نحتاج هنا للتفكير فقط في البيروقراطيات المتفاقمة وفي الروتين.

تنبثق مكافحة الفساد الشعبوية كاستجابة للأنظمة السياسية التي يُنظر إليها على نطاق واسع على أنّها عالقة في مستنقع الفساد الذي يلوّث كلّ سياسي بغض النظر عن أيديولوجيته. ويبدو شخصٌ خارجيٌ غير ملوّث بلطخات المؤسسة واعداً في تنظيف النظام الفاسد الذي يسيطر على البلاد، حيث أنّه يقدّم سياسة افتداء خلاصية.

تتشارك السياسات الشعبوية والتكنوقراطية الدوافع غير الديمقراطية ذاتها. فالسياسات الشعبوية ترى بأنّ التغيير ضمن النظام الفاسد غير ممكن وهي بحاجة لشخص خارجي عن المؤسسة يمكنه أن يلعب دور المخلص، ويكون عادةً ضابطاً أو رجل أعمال ناجح. والسياسات التكنوقراطية ترى في الحشود الجماهيرية والنقاش الإيديولوجي حول السياسة أمراً غير شرعي وبالتالي سبباً للفساد.

تميل «مكافحة الفساد» الشعبوية إلى تفضيل القوى الرجعية، ويبدو ذلك جلياً في السياق الحديث لبروز الأحزاب «اليمينية الشعبوية» التي ملأت الفراغ عقب انهيار «أحزاب يسار الوسط» كما حصل في «الجبهة الأمامية» في فرنسا أو «الليغا» في إيطاليا.

من المفارقة أنّه عند إزالة السياسة من الضوابط ومن المحاسبة الديمقراطية نصبح ضمن حلقة مفرغة، حيث تقودنا سياسة «مكافحة الفساد» إلى خيبة الأمل بالسياسة، وبالتالي إلى ازدهار الفساد. حيث يصبح المسؤولون الفاسدون بمنأى عن الاضطرار للخضوع للمحاسبة الجماهيرية، وتصبح سياسات الفساد في يد القطاع الخاص، وهو القطاع الذي لا مصلحة له أساساً في مكافحة الفساد الجوهري. تحوّل «مكافحة الفساد» الشعبوية النضال السياسي إلى مجرّد أخلاقيات بسيطة، وغالباً ما تنزع الشرعية عن النضال الجماهيري كوسيلة لتغيير حقيقي.

تجريم الديمقراطية الاجتماعية

بهدف إسقاط واقعي للإخفاق في سياسات «مكافحة الفساد»، فلدينا مثال يجدر التطرق له في البرازيل. فقد ساعدت الاحتجاجات الجماهيرية المناهضة للفساد ضدّ ديلما روسيف وحكومة حزب «العمال» في عام 2015 على حدوث انقلاب ناعم «برلماني» أعاد للوراء عقوداً من الحقوق الاجتماعية. تبع المظاهرات التحقيق التاريخي في فساد «لافا ياتو ،غسيل السيارة»، الذي قاد إلى سجن الرئيس السابق لولا دا سيلفا بأدلة واهية وورّط كامل الطبقة السياسية في البرازيل. لكنّ هدفه الحقيقي كمن في مكان آخر.

فبدعم من وسائل الإعلام البرازيلية التي يهيمن عليها ريدي غلوبو، تم تحويل لافا ياتو إلى حدث وطني مع عناوين يومية تركز على الملاحقات القضائية والتحقيقات مع قياديي حزب «العمال». تم تحويل بطل الرواية الرئيس في لافا ياتو، القاضي سيرجيو مورو، إلى نجم «مسيحاني- مخلص» لمكافحة الفساد.

خرج مئات البرازيليين من الطبقة الوسطى غالباً إلى الشوارع احتجاجاً على الفساد. لقد كانت الطبقة الوسطى العليا هي من قادت الاحتجاجات، حتّى لو ضمّت تلك الاحتجاجات أجزاءً من الطبقة العاملة وحتّى العمال المنظمين. تمّ دعم الاحتجاجات بحركات غامضة «لمكافحة الفساد» مثل «حركة الحرية البرازيلية MBL»، وذلك بتمويل من الأخوة كوتش والأموال المشبوهة والأموال المتدفقة من الأحزاب «اليمينية» الدولية.

وبهذا أصبحت «مكافحة الفساد» هي الصرخة الحاشدة لأعداء حزب «العمّال»، ولكن الذي بات ملحوظاً هو أنّه تمّ استخدامه كمصطلح جمعي لمعاداة السياسات الاجتماعية لحزب. فعلى الرغم من عدم تخلي الحزب أساساً عن السياسات النيوليبرالية، فقد اتخذ عندما كان في السلطة تدابير اجتماعية تاريخية في وقتها، مثل رفع الحدّ الأدنى للأجور وإعانات الرفاه وفرض نظام حصص على جامعات النخب للسماح للطلاب الأفقر بالدخول إليها.

حتّى هذه السياسات الاجتماعية «المعتدلة» تمّت مهاجمتها بأنّها تربك النظام الطبيعي المزعوم عن «الجدارة»، عبر مكافأة الفقراء الذي لا يستحقون هذه المكافأة. وعليه فقد أظهرت وسائل الإعلام «اليمينية» بأنّ الضمان الاجتماعي «رشاوى» يتم تقديمها للفقراء وللطبقة العاملة. تم استهداف محاولات التطوير الجديدة لتحفيز قطاع التصنيع المتعثر في البرازيل، وتشجيع قطاعات معينة مثل شركات المقاولات المملوكة للدولة، من قبل نشطاء «مكافحة الفساد». تم استغلال «لافا ياتو» لإظهار أنّ تدخل الدولة في الاقتصاد هو بحد ذاته نوعٌ من الفساد.

لقد كان الأثر أن يتم تجريم سياسات «الديمقراطية الاجتماعية» البسيطة واليسار عبر الخطاب الرجعي «لمكافحة الفساد». إنّ الرئيس التالي للانقلاب ميشيل تامر، وهو الذي يتمتع بأقلّ نسب قبول في التاريخ، مع حكومته ملوثون بفضائح الفساد، ورغم أنّه متورط بشكل كبير في «لافا ياتو» فهو لم يواجه المحاكمة. فتظاهرات «مكافحة الفساد» لم تستهدف سوى حزب «العمّال»، بينما بقيت جرائم حكومة تامر غير ذات أهمية بالنسبة للقوى ذاتها التي طالبت برأس ديلما.

الأخلاق والديمقراطية

على اليسار أن ينتقل إلى ما هو أبعد من الخطاب الأخلاقي السهل لمكافحة الفساد، خاصة إن كان جاداً بشأن السيطرة على السلطة. يواجه اليسار تحديات معينة في إقناع الناس العاديين، ليس فقط بأنّ النظام الموجود غير مرغوب به، بل كذلك في إمكانية تحويله بشكل جذري عبر القيام بعمل جماعي. إنّ لدى اليمين مهمة أسهل بكثير في هذا الخصوص لأنّ كلّ ما عليه هو أن يقنع الناس بالبقاء في منازلهم والسعي وراء مصالحهم الخاصة. إنّ كلا الفساد و«حركات مكافحة الفساد» يشكّلان خطراً هائلاً على اليسار، لأنّها تعيد توجيه تضاريس السياسة ضمن حلقة مفرغة، ولأنّها أيضاً تغذي مفارقة أكبر، هي أنّ السياسة ليست أكثر من أرض للبحث عن المصالح الخاصة.

إنّ الفساد هو أكثر من مجرّد تبادلات غير مشروعة بل إستراتيجية سياسية تستخدمها مصالح معينة للتأثير على المؤسسات أو الدول

على سياسات مكافحة الفساد التي يتبعها الجناح «اليساري» أن تحقق مهمتين أساسيتين. أولاً: عليها أن تسيس الفساد بطريقة ليست لا أخلاقية ولا تكنوقراطية. ثانياً: عليها التركيز على تقليص مصادر الفساد المنهجي: سطوة النخب واللامساواة. لا يمكن مكافحة مصادر الفساد النظامي إلّا عبر النضال السياسي لتحقيق إصلاحات ذات معنى بالترافق مع السياسات الاجتماعية القائمة على المساواة. على اليسار عند وصوله إلى المنصب أن يتجنب التعرّض لآليات الدولة المفسدة، ولهذا عليه البدء بتشكيل إرث مؤسساتي يمكن للحكومات اليسارية من بعده أن تبني عليه. يتطلب هذا الأمر إصلاحات سياسيّة ذات مغزى وإجراءات لإضعاف سطوة العدو داخل جهاز الدولة. لكنّ تطبيق مثل هذه التغييرات هو التحدي الأكبر الذي يجب على سياسات مكافحة الفساد اليسارية أن تواجهه. علينا أن نحارب الفساد ليس فقط ببساطة عبر تعزيز أخلاقنا العالية، بل عبر الكفاح لتوسيع الوصول إلى الديمقراطية نفسه.

العلمانية والدِّين يطرقان الباب.. فَمَن هو الذئب؟!

تتعرض العلمانية إلى تفريغ مضمونها عبر رفع شعار «فصل الدِّين عن الدولة» باختزال معانيها إلى معنى حرية «الفرد» الواحد لممارسة حياته اليومية بالطريقة التي يشاؤها دون إملاء عليه من الدّين. ويهدف هذا التفريغ إلى خلق شروخ مجتمعية وهمية بين «متدين ولا متدين»، وتشتيت الوعي الجمعي عن مشاكله الفعلية وأسبابها الحقيقة والتي تشكل قاعدة واسعة لوحدة المجتمع ضد ناهبيه.

■ سلاف محمد صالح

ومع اشتعال مواقع التواصل الاجتماعي مؤخراً بقضية علمانية سورية رداً على المرسوم رقم /16/، سنحاول اليوم إعادة بعض الاعتبار إلى العلمانية والدّين على السواء.

في العلمانية و«الدُّول البرجوازية- الدينية»

ظهرت العلمانية بمعناها الصريح مع الثورة الفرنسية 1789 ذات الطابع البرجوازي، رداً على السلطة الملكيَّة الممثّلة لمصالح كبار ملّاكي الأراضي في فرنسا. تبنَّت العلمانيةَ جميعُ القوى التقدمية في حينه بهدف فك ارتباط الكنيسة الراعي «الديني» لمصالح الإقطاعيات، بالإضافة إلى امتلاكها هي ذاتها «أي الكنيسة» لأراض شاسعة تمهيداً لانتقال البلاد من نظام إقطاعي إلى نظام صناعي متطور. أي: أن مضمون العلمانية هو مضمون اقتصادي . سياسي إلى جانب مضمونها الاجتماعي، وهو ما يغفله معظم القيّمين على علمانيتنا اليوم، كما أغفلته البرجوازية الفرنسية ذاتها حين انقلبت على العلمانية وتحالفت مع الكنيسة ذاتها كراعية لمصالحها هي، عند استتباب الوضع لصالحها وتشكيلها جمهوريتها البرجوازية.

ففي الجمهورية البرجوازية . أيُّ جمهورية برجوازية اليوم . تُعبِّر التكتلات أو الأحزاب البرجوازية عن سيادة طبقتها، لا سيادة كتلتها، وهي تمثل مصالح هذه الطبقة. لكن شكل الجمهورية هذا هو ذروة الحكم الاجتماعي بالنسبة إلى هذه الطبقة، مما يرتّب عليها المواجهة المباشرة مع الطبقات المقهورة والمسحوقة دون تغطية أو قناع، فالعدو الطبقي لكلّا الجانبين واضح كعين الشمس، وذلك يدفعها إلى الرغبة بالعودة إلى الأشكال السابقة على سيادتها الراهنة، وهي أشكال أقل تطوراً، فتتحالف مع المؤسسات الدينية، لأن هذا التحالف يجعل شكل المواجهات مع الطبقات الأخرى أقل خطراً عليها.

من المهم الآن، عدم إغفال أن هيمنة الطبقة البرجوازية أو الغنية اتخذ في شكلها العصري السيطرة المبهمة على السلطات الثلاثة «البرلمانية- القضائية- التنفيذية»، ونشأ هذا التقسيم إثر الأزمات الناشئة عن مطالبات مثقفي هذه الطبقة «بعلْمَنَة هيمنتها» عندما أصبح الدّين جزءاً مكملاً للجمهورية ممثَّلةً باحتكار البرجوازيين للحياة السياسية وتحالفهم مع المؤسسة الدينية ومَن تمثلهم من «مجتمع مدني».

على أن السيطرة الأساسية بين السلطات الثلاث ظلت على السلطة القضائية التي تمثل صلة الوصل بين «المجتمع- البرلمان» و«الحكومة- السلطة التنفيذية»، إذ لطالما سُنَّت القوانين والتشريعات التي تضمنت وضع الحريات ونقيضها، مما هيَّأ لتغييرات عرَضيّة وشكليَّة ومستوعبة مرحلياً للقلق العلماني دون المساس بالامتيازات الأساسية وجوهر التحالف البرجوازي . الديني التي تعبر عنها الحكومة.

يمكننا إذاً عقد مقارنة بسيطة بين علمانية الأمس ذات المفهوم الثوري، وعلمانية اليوم ذات البعد الضيق والمختصر بمفهوم يبتعد حتى عن الاعتراف بالإنسان ككائن اجتماعي ويحصره ببعده الفردي.

نظرة موضوعية إلى الدِّين

عند تناول الإسلام ينبغي تجنب حصره في الجانب الإيماني كما هو حاصل اليوم، إذ يجب أن يتم الانطلاق من واقع أن الاسلام بما هو عقيدة وشريعة ونظام سياسي ظهر خلال فترة تاريخية محددة في الجزيرة العربية، في مجتمع تخلخلت بناه التقليدية الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بالقبيلة ووحدة النسب والدم، مع ظهور التعامل النقدي في التجارة وما نجم عن ذلك من بروز الفئوية وإعادة توزيع العمل وفي ظهور تطلعات غامضة لدى الغالبية من الأشقياء نحو تفسير الكون كتعبير يُخفي أملاً ما، إضافةً إلى التقاليد الدينية الوثنية التي أصبحت بدورها فئوية وذات طابع طبقي متمايز تجلت بدار الندوة كأبسط شكل من أشكال المؤسسات السياسية الحقوقية المعبِّرة عن حماية الزعامات الفئوية المكّية، أي كان لكلّا الطرفين من الأشقياء والأغنياء «صلته الاجتماعية الطبقية الخفية».

وفي ظل هذه الظروف جاء الإسلام كدينٍ وعقد اجتماعي يحقق التوافق بين الميتافيزيقية والواقع المادي، إذ أنه اعتمد في نظامه التشريعي الجديد على إلغاء بعض الممارسات الناتجة عن شكل العلاقات الاجتماعية وتحريمها «الربا- الاحتكار- وأد البنات- الزواج القسري . ..» للتخفيف من شقاء أغلبية الناس، على أنه احتفظ بالشكل الغيبي المعنوي بالوعود الآجلة بالنعيم لهم. ومن جانب آخر فقد أقر الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وهكذا فقد جاء الإسلام ملائماً لشكل العلاقات الاجتماعية في فترة تاريخية محددة، ودافعاً لعملية التطور، ففكرة «التوحيد» قطعت استمرار تعدد الانتماءات القبلية المتصلة بالأنساب وعصبياتها وصلة الدم وتعدد الوثنيات، أضف إلى تلازم التوحيد مع الغزو أو الجهاد كشكل آخر للصراع، أخفى بعيداً الصراع الطبقي داخلياً، وجاعلاً من شريعة الإسلام هي القانون الواحد للمجتمع الجديد الموحد للتو، وسلطته هي السلطة الوحيدة، مكوناً بذلك الشكل الجديد للدولة المنبثق عن شكله القديم ممثلاً بدار الندوة. أضف إلى أن الموقف السياسي متمثلاً بالصراع على الخلافة بوجهه الشكلي الصارخ ومضمونه كصراع طبقي بين فئة اجتماعية وفئة إجتماعية أخرى، وموقع كل منها في المجتمع والسياسة، هو بذاته «موقف اجتهادي من الشريعة» وتفسيراتها كلٌ من موقعه في الهرم الاجتماعي. وكذلك مسألة القضاء والقدر- الجبر والاختيار- من حيث تفسيراتها المختلفة لدى تلك الطبقات «فئة أسبغت الشرعية على استبدادها كقضاء للخالق وقدره، وأخرى أرجعت استبداد الحكام إلى الحكام أنفسهم»، وتطور البحث والاجتهاد في ذلك وصولاً إلى الذروة مع المعتزلة كأكبر الحركات الفكرية العربية الواضعة لأسس علم الكلام، الذي انبثق عنه مسار الفلسفة العربية، مؤديةً بذلك دورها في الحضارة العربية خاصةً والعالمية عامةً طوال القرون الوسطى.

إن كل ما سبق يعبر في جوهره عن كون روح الإسلام دافعة للتطور، ما يجعل فكرة عدم تناقض إيمان المسلم وتطلعاته بالتقدم سليمة، ويؤكد على تناقض التقدم في روح الإسلام مع إيمان المسلم الإقطاعي أو الرأسمالي.

إنه يعبر في جوهره عن كون روح الإسلام دافعة للتطور ما يجعل فكرة عدم تناقض إيمان المسلم وتطلعاته بالتقدم سليمة

في النهاية

إن افتعال ظواهر عَرَضيَّة كالحاصلة حالياً بين أنصار ومعارضي المرسوم المذكور، ورغم ظهورها لأسباب عضوية تتعلق ببنية السلطة القائمة بذاتها، ليس لمغزاها أهمية تاريخية كبرى. بعكس الحركات العضوية الدائمة نسبياً، والمتعلقة بإدراك أن نمط العلاقات الاجتماعية القائمة حالياً قد استنفذ إمكانات تطوره، وهي تتطلب من القوى الوطنية إنضاج الشروط في المجتمع لتحقيق المهام المطلوبة في التغيير الجذري.

«الأخبار الكاذبة» في الإعلام البرجوازي

تعتبر الأخبار الكاذبة أو الـ «Fake News» الجانب المُظلم للعمل الصحفي الذي يشكل جزءاً من الثقافة الجمعية الأمريكية في الإعلام.

■ لؤي محمد

ساهمت عوامل متعددة في ولادة هذا الشكل من العمل الإعلامي في الولايات المتحدة، أولها: العوامل السياسية في مرحلة الصراع العالمي ضد الاتحاد السوفييتي والحركة العمالية الأمريكية. والتقت العوامل السياسية مع مظاهر الاغتراب التي تصاحب الحياة في ظل الرأسمالية، فظهرت مفاهيم مثل: «النجومية الفردية» في الإعلام البرجوازي، والتي رفعت من شأن أفراد فاقدي الاحترام في مجتمعاتهم، من خلال صناعة الأخبار الكاذبة أثناء الركض الأعمى نحو السراب الوهمي للنجومية. ويتعلق ذلك بجوانب سياسية لتحقيق الهيمنة الليبرالية الجديدة على الإعلام من الأعلى ومنع العمل الجماعي من الأسفل.

تحدث الصحفي الأمريكي هاري جيرارد في فيلم «زجاج محطم» عن هذا النوع من الأعمال. ويسرد الفيلم قصة صعود ستيفن غلاس سلّم الشهرة الصحيفة في الولايات المتحدة في تسعينيات القرن الماضي، وكذلك يحكي تفاصيل سقوطه المدوّي الذي قضى على مسيرته الصحفية بفضيحة أكثر غرابة من قصة صعوده.

كتب ستيفن غلاس قصة بعنوان «اختراق الجنة»، وأصبحت تلك القصة طريقه السريع نحو الهاوية بعد أن اكتشفت وسائل الإعلام زيف المعلومات المقدمة، والتي لا وجود لها سوى في مخيلة صاحبها.

أما من كشف هذه المعلومات، فعمل بنفس الطريقة لصعود «النجومية الفردية» عبر تحطيم زميله، ونشرت قصته في مجلة فوربس الأمريكية. وهكذا أصبح غلاس أكبر مزور للإعلام في التاريخ الأمريكي لأن كبريات الصحف والمجلات قررت فضحه وتحطيم نجوميته الفردية عبر بناء نجومية فردية ثانية.

وفقا لدراسة أجرتها جامعة ستانفورد، تلقت مواقع إخبارية مزيفة نحو 159 مليون زيارة خلال شهر حزيران 2016. ولم يكن «الزجاج المحطم» سوى شكل واحد من أشكالٌ التزييف والتلاعب بالحقائق في عالم الصحافة، فلأخبار المزيفة أشكالاً متعددة، وتأتي من مصادر ودوافع مختلفة، بحسب تقرير لصحيفة الغارديان البريطانية، مثل: المواقع الساخرة التي تحاكي طريقة عرض الأخبار الحقيقية، كموقع The Onion الأمريكي وموقع Daily Mash، وعشرات المواقع والصحف الأخرى.

أخبار ثقافية

الأيام السينمائية البيلاروسية في طرطوس

انطلقت فعاليات الأيام السينمائية البيلاروسية في صالة المركز الثقافي العربي بطرطوس، وتستمر فعاليات الأيام السينمائية لمدة ثلاثة أيام. بعد أن قدمت فرقة الرقص البيلاروسية عروضها الشهر الماضي بمناسبة الذكرى السنوية ال 25 لإقامة العلاقات الثنائية بين البلدين. وشهد اليوم الأول من الفعاليات عرض فيلم وثائقي بعنوان «نحن البيلاروس أناس مسالمون» حول استعادة السلام في أوكرانيا وحول منع السلاح النووي في أوروبا. كما عرض الفيلم السينمائي «الندى الأبيض» الذي تدور أحداثه حول البيلاروس في مدينة «غرودنو» بأسلوب كوميدي غنائي يعكس حياتهم الاجتماعية لهؤلاء.

معجم الآلهة في الشرق القديم

صدر مؤخراً «معجم الآلهة والكائنات الأسطورية في الشرق الأدنى القديم» للدكتور عيد مرعي حول الآلهة والكائنات الأسطورية التي عرفها إنسان الشرق القديم منذ أقدم العصور، والتي اعتقد أنها تؤثر في حياته، فأظهر لها كل التقديس والتبجيل في الوثائق المكتوبة والتماثيل والمنحوتات المنصوبة، ومثلت عنده قوى الطبيعة المختلفة التي تؤثر في حياة الإنسان كالقمر والشمس والنجوم والأرض والريح والأنهار وغيرها، فعبدها وبنى لها المعابد واحتفل بأيام محددة كأعياد لها يجب التعبير فيها عن الشكر، وما زال بعضها موجوداً كعيد رأس السنة وأعياد الربيع وغيرها.

كانوا وكنا

كاريكاتير ساخر عن خدمات المحافظة لأحياء دمشق، نشرته جريدة قاسيون، في العدد 68، حزيران 1981. يوصف الكاريكاتير حالة الخدمات المنفذة للأحياء الشعبية الفقيرة مثل «قطرة ماء واحدة» مع تحية واعتذار وتعهد! أما حالة الخدمات المنفذة لشركات المقاولات والسمسرة والوساطة، فسيل الخدمات يفتح للنهاية. «القارئ الشاطر بيكتشف لحالو كيف هي الخدمات بالأحياء الفقيرة حالياً بسنة 2018».

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2018/10/14» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

أزمة الهوية والتقسيم وفيسبوك مثالاً

الهوية هي تلمّس الوعي لانعكاس وجود الفرد. حيث تشكل الهوية له ضرورة ومرجعية في السلوك والممارسة كفرد متمايز ضمن الوجود الاجتماعي وعلاقاته، كونها كهوية جزءاً من تعريف الوعي للعالم وللفرد نفسه، فتكون بذلك الجانب الفردي من هذا التعريف الأشمل والوجه المكثّف لدور حامل الهوية، فتعريف العالم والفرد لنفسه يتضمن بالضرورة نتيجته العملية التي يقتضيها، أي: دور وموقع الفرد في هذا العالم التي فرضها التعريف نفسه.

■ محمد المعوش

أزمة الهوية كوجه وجوه أزمة النظام الاجتماعي الرأسمالي

في واقع الانقسام الطبقي والفكر الرأسمالي السائد المكمّل له في هذه المرحلة، فإن معادلة الهوية يحكمها تناقض موضوعي، فالدور الفردي المرسوم على قياس علاقات الاستغلال الرأسمالية يكبح الدور الاجتماعي من جهة، ومن جهة أخرى لا يحمل الفكر السائد تصوراً صحيحاً عن هذا الواقع الاستغلالي، بل إن الليبرالية تقدّم عكسه في صيغة أوهام عن أهداف يتم تحميلها للأفراد. بدءاً من الأهداف الفردية الضيقة حول سعادة الفرد الممكنة الخاصة في عمله أو عائلته أو صداقاته وما هو مرتبط بالرفاهية الخاصة عادة، وصولاً إلى مقولات تحقيق الذات في شكلها الإنساني من خلال العلم أو العمل الإنساني وحتى السياسي، ولكن في حدود النظام القائم، فيأتي هذا العمل على شكل جمعيات مجتمع مدني غير حكومي ترتبط بجدول أعمال الغرب في الغالب.

أزمة الهوية كإطار لاستثمار مشاريع التقسيم والهيمنة

هذا التناقض بين الواقع التهميشي المغرَّب الذي يفرغ الوجود من أية وضعية منتجة وأية علاقة إيجابية مع العالم من جهة، وبين الصورة الليبرالية الموهومة والمشوهة عن الواقع، وأي من الأهداف والأدوار الممكنة، والتي تَرضي وجود الفرد من جهة أخرى، يجعل من أزمة الهوية في جوهر التناقضات التي يعيشها المجتمع الرأسمالي. هذا التناقض الذي يبقي الفرد المعاصر في سؤال عن ذاته وتعريفها، وفي انتقال عبثي من موقع لآخر ضمن حالة التجريب المستمرة، حتى كما يقال: "ليجد الإنسان نفسه"، علّه يقبض عليها. حالة الـ لا تعيين هذه تنتج التفكك الوجودي إضافة إلى تعمّق التناقض أكثر ما يجعل عملية السعي محمومة أكثر أيضاً، وبالتالي في حالة من التطرف أكثر كذلك. وهذا ما انعكس في مقولات صراع الحضارات، أو الهويات القاتلة مثلاً كتعبير عن الأزمة والنظر فيها من موقع الفكر السائد عامة.

وشكل انهيار التصور الليبرالي عن الحياة الذي تم تعميمه خلال العقود الماضية، مع انهيار النموذج الاقتصادي المؤسس له، دخلت معادلة الهوية في صراع حاد أمام بُطلان أسسها السابقة، فإما انكفأت إلى تصورات أدنى، والتي تعتبر أكثر أماناً في الواقع المنهار «العائلة، المنطقة، العشيرة ربما، أو الطائفة مثلاً، والحزبية/ الجماعة كذلك» أو راحت إلى بُعدٍ عدمي، وبالتالي مأساة وجودية مُعلنة. هذا الواقع الذي تستثمر فيه الرأسمالية لتفعيل التناقضات الثانوية والوهمية غالباً على أساس أزمة البحث عن الهوية.

الدور الفردي المرسوم على قياس علاقات الاستغلال الرأسمالية يكبح الدور الاجتماعي

فيسبوك والفرز والتقسيم

هذا الشكل من البحث المحموم عن الهوية والفرز الحاد على أساس صراعات متناحرة محكومة بها، بمعزل عن وعي ارتباطها بالدور، وتفسير العالم كما هو في صراعه وتناقضه الحالي، يتمظهر بقوة في مساحة وسائل التواصل الاجتماعي. حيث الهوية كشكل من أشكال تأكيد الذات، تشكل الصلة الأولية التي يرتبط بها الفرد ممارسياً مع وسيلة التواصل كفيسبوك بالتحديد. ولأنها هي نقطة الانطلاق تجرّ معها كل الدينامية التي تتحكم في السلوك على المنصة الإلكترونية، إن كان من حيث اختيار نوعية الأصدقاء أو كيفية تكتل المشاركين، فيكون "اليسار" مثلاً هوية أنتجت مجتمعها الخاص فيسبوكياً، أو غيرها كالمهتمين بموضوع رياضي ما أو فني ...

فينقلب الدور الاجتماعي المنتج من توسيع هامش الحركة والتواصل والتأثير إلى تضييقها، تحت معيار "التشابه والتقارب" مع "هويتي أنا" التي هي شكل "تحققي ووجودي أنا" انطلاقا من الهويات الممكنة التي عرضها عليّ الواقع الاجتماعي. وهذا ما يرفع من حدة الفرز في هكذا أطر نحو عزلة أكثر، وإدمان على هذه الأطر أكثر وأكثر، مما يجعلها سجوناً افتراضية لقاطنيها.

هذا الفرز هو في جوهره شكل من السياق الليبرالي في التقسيم والشرذمة، ولو اتخذ هنا هذا الشكل الموضوعي الذي يتحرك في ديناميته الخاصة.

ولكن على الرغم من الشكل السلبي ونتائج هذا البحث عن الهوية، فإن في الجوهر يكمن التناقض نفسه الخاص بالنموذج الاقتصادي الاجتماعي الثقافي السائد، أي: إعادة بناء العلاقات الاجتماعية ليتحول دور الفرد من تابع مستهلك مهمش في ظل الرأسمالية، إلى إيجابي منتج وضروري للمجتمع، فهويته عندها تصير الهوية الإنسانية الشاملة عندما يرتبط دوره بالمشروع الإنساني كله، أوسع من أية حدود ضيقة تخنق المبادرة والفعل. عندها يصنع الإنسان هويته بالممارسة وعن وعي، بما يتلائم مع الضرورات التي يمليها الواقع الموضوعي: بشرية تسعى لتجاوز النظام الرأسمالي وتجاوز مأساتها في آن.